الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

جهود خديجة الحديثي في دراسة كتاب سيبويه

-كتاب الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه انموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطالبتين:
- ✓ عربية حواس
- ✓ كوثر مدخل

إشراف الدكتور:
د. علي زيتونه مسعود

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نصر الدين وهابي	أستاذ محاضر-أ	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	رئيسا
علي زيتونه مسعود	أستاذ محاضر-أ	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	مشرفا ومقررا
عباس عبد الرؤوف	أستاذ محاضر-أ	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1445-1446هـ/2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٩ ﴾

الزمر: 9

شكر وعرفان

قال تعال: ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾.

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، أغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم إذ أرسل فينا عبده ورسوله، محمدا عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا مالم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الدكتور"زيتونة مسعود علي" من تشرف بقبول الإشراف على البحث، والذي أثراه بتوجيهاته فكان نعم المعلم والموجه، فله الاحترام والتقدير فجزاه الله خير الجزاء وثبته على الحق قولا وعملا.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم اللغة والأدب العربي، على صبرهم معنا طوال مدة دراستنا.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث، سواء من قريب أو بعيد، وإلى كل عمال قسم اللغة والأدب العربي، بكلية الآداب واللغات جامعة الوادي.

ومرة أخرى شكرا أستاذنا ومشرفنا الدكتور علي منحك لنا من وقتك الثمين، دائما تقابلنا بوجه رحب وابتسامة رعرعت فينا الأمل والثقة، وحب العمل، وكل عبارات الشكر غير كافية لمدحك.

عربية كوثر

الإهداء

إلى من أفضلها على نفسي، ولما لا، فلقد ضحت من أجلي، أمي الحبيبة رزقها الله الصحة والعافية.

إلى منبع الحب والحياة إلى روحك الطيبة، إلى معنى الرجولة الحقيقية إلى من تربيت على يده أبي الغالي، الذي لن يأتي مثله أبدا، رحمه الله وطيب ثراه لن أنساك أبدا ما حييت.

وإلى كل أصدقائي ومعارفي الذين أجلهم وأحترمهم، وإلى جميع أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

وإلى أستاذي الفاضل والمحترم، الذي كان صاحب الفضل في توجيهي ومساندتي في تجميع أشلاء هذا البحث، فجزاه الله كل خير.

وإلى كل زملاء الدراسة، وإلى صديقاتي العزيزات الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.

وشكرا.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا، وإحسانا، ووفاء لهما: والدي العزيزين،

إلى من صبر معي وساندني في هذه المسيرة زوجي الغالي، إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي أولادي: صالح، أنس، أسينات، وإلى العقد المتين من كانوا عونا لي في رحلة بحثي: إخواني وأخواتي، إلى من رافقتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية، رفيقة دربي: عربية حواس

وأخير إلى كل من ساندني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة، سائلة المولى – عز وجل–أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والأخرة.

كوثر مدخل.

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي منا علينا بالعلم والإيمان، والذي هو خالق كل شيء، وهبنا ورزقنا، وقوم حالنا، وأتم علينا نعمته، والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، حامل الأمانة ومبلغ الرسالة، وهادي الأمة وشفيعها يوم القيامة أما بعد:

يعد كتاب سيبويه، أعظم ما أنجز في التراث النحوي العربي، إذ يمثل الحجر الأساس، في تأسيس النحو للمدرسة البصرية، ومصدرا لدارسي اللغة العربية قديما وحديثا.

حظي هذا الكتاب باهتمام بالغ من قبل العلماء والمحققين على مر العصور، وفي هذا السياق برزت جهود الباحثة الدكتورة خديجة الحديثي، التي يعد عملها في تحقيق كتاب سيبويه ودراسته، ومن أبرز الإسهامات العلمية المعاصرة، في هذا المجال رغم العادات والتقاليد، والأعراف في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، والتي حرمت المرأة من الانخراط في مجالات الإبداع الفني والأدبي، وخاصة العلوم اللغوية والنحوية، ما جعل حضورهم نادرا استثنائيا، وخديجة الحديثي هي إحدى تلك الحالات، التي تستحق التقدير خاصة من قبل دارس اللغة العربية.

هذه الدراسة تسعى إلى التعريف، بالإسهامات الجليلة التي قدمتها خديجة الحديثي، في خدمة لغة القرآن الكريم، فهي صاحبة الكتاب "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، والذي يعد أساس هذه الدراسة، الموضوع الذي استدعى اهتمامنا، من أجل تبيين جهودها في خدمة كتاب سيبويه، ودراسته وتوضيح أبوابه، ومن ثم كان موضوعنا:

جهود خديجة الحديثي في كتاب سيبويه، من خلال كتابها الشاهد وأصول النحو.

ومن أهم الأسباب، التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع: إعجابنا بشخصية الدكتورة خديجة الحديثي، ومكانتها في الدراسات اللغوية، إضافة إلى عدم وجود نساء، دخلنا في هذا المعترك العلمي، وتركنا فيها آثار يشار فيها، من قبل الدارسين والباحثين، سواء تلك الدكتورة خديجة الحديثي، فأردنا أن نظهر جهودها العلمية، أهمية كتاب سيبويه، وشغفنا للاطلاع عليه، الذي يعد الأول في النحو والصرف، ومكانته العظيمة لدارسي اللغة العربية. ولأهمية هذا الكتاب كرست الحديثي جهودا، علمية جليلة وجبارة، لدراسته وتحليله.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ ماهي مجهودات الحديثي في دراستها لكتاب سيبويه؟ وما أثر هذه الجهود في فهم هذا الكتاب؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تطرقنا لخطة مكونة من فصلين: الفصل الأول نظري، والفصل الثاني تطبيقي، الفصل الأول بعنوان تعريفات: الحديثي، سيبويه والكتاب. وهو مقسم إلى قسمين، وقد تناولنا في القسم الأول، خديجة الحديثي، ويندرج تحتها عناوين فرعية أولا: حياتها. وثانيا: أثارها العلمية.

وقد تناولنا في القسم الثاني سيبويه والكتاب، وتناولنا فيه أولا: حياته، واسمه ونسبه ولقبه، مولده ووفاته، صفاته وأخلاقه، شيوخه وتلاميذه. وثانيا التعريف بالكتاب، نسبة الكتاب إلى سيبويه، قيمة الكتاب العلمية، مادة الكتاب منهجه، عناية العلماء به والثناء عليه.

والفصل الثاني بعنوان: جهود الحديثي في كتاب "الشواهد وأصول النحو في كتاب سيبويه".

ومقسم إلى قسمين: القسم الأول: الشاهد في كتاب سيبويه وتناولنا فيه القرآن الكريم وقراءاته، الحديث النبوي الشريف، كلام العرب. وتناولنا في القسم الثاني: أصول النحو في كتاب سيبويه يضم أربعة عناوين: السماع، القياس، الإجماع، استصحاب الحال.

وأخيرا خاتمة، لخصنا فيها أهم نتائج البحث المتوصل إليها.

واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأن طبيعة هذه الدراسة تعتمد على الوصف والتحليل، للوصول إلى الحقائق والنتائج المرجوة.

واعتمدنا خلال هذه الدراسة على العديد من المصادر والمراجع أهمها: "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" لخديجة الحديثي، "سيبويه إمام النحاة" لعلي النجدي منصف"، "سيبويه كتابه وحياته" لأحمد أحمد بدوي، "الاقتراح" للسيوطي، "الأغراب في جدل الإعراب" لابن الأنباري، و" خديجة الحديثي وجهودها النحوية" لأمل صالح مهدي.

ومن خلال مسيرتنا في البحث، واجهتنا صعوبات عديدة أهمها: كبر حجم الكتاب المدروس، واتساع موضوع النحو وتشعبه، وكثرة الآراء والاختلافات حول هذه الدراسة والتقيد بالصفحات، لأن البحث الجيد والدقيق يحتاج إلى التوسع أكثر، إلا أننا حاولنا تدارك الأمر، وتجاوزنا ذلك بفضل الله سبحانه وتعالى، وكذلك بمساعدة المشرف، وعدم غفلته علينا بنصائحه الجيدة والقيمة، استطعنا تجاوز العقبات، ولا يوجد بحث يخلو من النقائص والعيوب، فالكمال لله وحده، فنقائص بحثنا، نتمنى أن تكملها دراسات أخرى صاعدة، وأخيرا نشكر، الأستاذ المشرف "علي زيتونة مسعود"، ونشكر كل من ساعدنا، في إنجاز هذا البحث.

الفصل الأول

تعريفات: الحديثي، سيبويه، والكتاب

القسم الأول: خديجة الحديثي

أولا: حياتها

ثانيا: آثارها العلمية

1- الكتب المؤلفة

2- الكتب المحققة

3- البحوث العلمية والدراسات

القسم الثاني: سيبويه والكتاب

أولا: حياة سيبويه

1- اسمه ونسبه ولقبه

2- مولده ووفاته

3- صفاته وأخلاقه

4- شيوخه وتلاميذه

ثانيا: التعريف بالكتاب

1- نسبة الكتاب إلى سيبويه

2- قيمة الكتاب العلمية

3- مادة الكتاب ومنهجه

4- عناية العلماء به والثناء عليه

القسم الأول: خديجة الحديثي

أولا: حياتها

هي خديجة عبد الرزاق عبد القادر أحمد عاشور حمد الخليفة الحديثي نسبة الى سكن العائلة الأولى في مدينة حديثي غرب العراق، ولدت في عام 1935م بمنطقة السيبة بمدينة البصرة احدى مدن العراق العريقة[1].

من أسرة عربية أصيلة متكونة من أربع بنات وولدين، حيث كانت لعائلة خديجة الحديثي ميول دينية، فكان والدها حافظا للقرآن الكريم، وحريصا على تلاوته باستمرار، بفضل نيله قسطا من التعليم في الكتاتيب، وكان محبا للعلم متفتحا متطورا مع ما تطلبه الحياة من جديد متابعا لما يحدث في زمانه على الرغم من كبر سنه، وكان حريصا على أن يغرس في أبنائه الإيمان وحب العلم والخير والمساعدة، وفي ظل هذا الخلق الرفيع نشأت خديجة الحديثي، وكانت أكثر أخوتها ملازمة لوالدها. وكان للأخ الكبير عبد الجليل أثر في تشجيع خديجة الحديثي على الدراسة وحب العلم والثقافة، وكان له الفضل في مواصلتها الدراسة، فقد قدم لها الإعانة وأسندها وشجعها، وكان يتوقع دائما أن تكون خديجة محامية، لذكائها وسرعة بديهتها ودقة تنفيذها لما، يطلب منها، ومنطقها، وإمكانية دفاعها عن نفسها.

وقد قدر لجميع الأبناء في هذه الأسرة أن ينالوا فرصة التعليم والتخرج في الجامعة[2].

إن أبرز ما يميز شخصية خديجة الحديثي من الناحية العلمية هو أفكارها العميقة ودقتها العالية التي تصدر عن عقل راجح شغله النحو والصرف أصولا وعراقة، ثم جاء ترتيب الأفكار وتعميقها بالمناقشة المستفيضة، فسجلت بذلك حضورا اتسم بكل ما هو جديد،

[1] ينظر: أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، إلى مجلس كلية التربية، جامعة تكريب، ذو الحجة 1423هـ، شباط 2003م، ص 16.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص16، 17، 18.

وبأسلوب علمي يمتاز بالوضوح لا تكلف فيه، وهذا أمر ليس بالغريب على من وجدت في كتاب الله وفي الحديث الشريف، الغاية المبتغاة، فجعلتهما دليلا في طريقها إلى الإجادة، بعد أن استمدت منها الأفكار والألفاظ ومجال الأسلوب وجدته، فدرا لها بحلاوتها التي جعلت من بيانها وبلاغتها وجودة ألفاظها وروعة أسلوبها وتأنق إنشائها محل تقدير وإعجاب.

لذلك كان جهد خديجة الحديثي العلمي طوال ما يقارب الخمسين سنة جهدا عظيما، لم يقف عند حدود الصرف والنحو على الرغم من وعورة طريقها، وما حققته فيهما من جهد بل تعداها إلى اللغة العربية، تحقيقا حينا، ودراسة حينا آخر خدمة للقرآن الكريم ولغته.

إن علو الهمة التي عرفت بها ودماثة الخلق والجهد العلمي بمستواه الفذ والذهن المتوقد الذي لا يعرف الكلل، كانت هذه الأمور أهم ما يميز شخصيتها فضلا عن كونها أما لكل طلبتها، ولا يختلف على هذه الصفات كل من عرفها[1].

ثانيا: آثارها العلمية

1-الكتب المؤلفة

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه:

السبب الرئيسي لدراستها هذا الموضوع هو افتقار كتاب سيبويه إلى أبواب مخصصة للمسائل الصرفية التي تشتبك فيه مع الأبواب الأخرة، لذلك كان من الضروري إفراد دراسة جديدة عن الصرف في كتاب سيبويه ولما كانت المادة الصرفية واسعة فيه اتجهت لدراسة جانب واحد منها في الكتاب وهو موضوع الأبنية الصرفية الموجودة فيه، فقامت بجمع هذه المادة المتناثرة في الكتاب وتبويبها وهذبت مسائلها وأكدت في هذه الدراسة على جوانب أهمها:

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص46،47.

- دراسة تاريخ الصرف من نشأته حتى أواخر القرن السابع للهجرة.

جمعت ابنية الصرف الموجودة في الكتاب وضمت بعضها إلى بعض الأخر، وأثبتت أن سيبويه أول من جمع هذه المادة الصرفية وذكر الأمثلة الخاصة بها.

- درست الأبنية الصرفية الموجودة في الكتب الأخرى وتمكنت من جمع الأبنية التي لم يذكرها سيبويه أو التي خالف بها غيره من النحاة[1].

وقد قسمت البحث إلى تمهيد وثلاثة أبواب، تحدثت في التمهيد عن معنى الصرف، ونشأته وتطور التأليف فيه، وتكلمت عن سيبويه وكتابه بصورة عامة. وعلى عمله في الصرف بصورة خاصة، وكان الباب الأول في "الميزان الصرفي" مقسما إلى ثلاثة أقسام كان القسم الأول عن "معناه" وتكلمت في القسم الثاني على "كيفية وزن الأبنية المجردة، ثم على حروف الزيادة وأنواعها ومواضع زيادتها وكيفية وزن الأبنية المزيدة"، وكان القسم الثالث من هذا الباب في "القلب المكاني"[2].

وكان الباب الثاني في "أبنية الأسماء" قسمتها إلى أربعة فصول؛ الفصل الأول "أبنية الأسماء المجردة والمزيدة بصورة عامة، أما الفصل الثاني تكلمت عن "أبنية المصادر" والفصل الثالث عن "أبنية المشتقات" والفصل الرابع عن "جموع التكسير"، وكان الباب الثالث في "أبنية الأفعال" وقد قسمته إلى فصلين تحدثت في الأول منهما عن "أبنية الأفعال المجردة والمزيدة" وفي الثاني عن "أبنية الأفعال اللازمة والمتعدية"، ووضعت في خاتمة البحث ملحقا لشرح الالفاظ الغريبة[3].

[1] ينظر: المرجع السابق خديجة الحديثي وجهوده النحوية، ص49،50.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة بغداد، ط1، 1965-1985، ص17.

[3] ينظر: خديجة الحديثي، ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص18-19.

- أبو حيان النحوي:

درست الحديثي في هذا الكتاب أحد أعلام النحو العربي وهو أبو حيان الغرناطي الأندلسي النحوي (ت 845)[1]، كان مفسرا كبيرا ونحويا بارعا وأستاذا قديرا. شهد له أئمة عصره وزها بعلمه تلاميذه وأصحابه، كان أول ما فكرت به جمع شعره المتناثر في الكتب، وقد بلغ ذلك أربعا وتسعين قصيدة وموشحا ومقطوعة، وسمتها "من شعر أبي حيان الأندلسي"[2].

وقد قسمت خديجة الحديثي هذا الكتاب إلى بابين، عنوان الباب الأول "أبو حيان وآثاره" ويقع في ثلاثة فصول الأول: "في أبي حيان" والثاني "في أثاره النحوية واللغوية" أما الثالث "ففي آثاره الدينية وفي فنون مختلفة"، وعنوان الباب الثاني في "منهج أبي حيان النحوي "، وهو مقسم إلى أربعة فصول عنوان الفصل الأول "أبو حيان والمدارس النحوية" والثاني "منهج أبي حيان وتأثره بظاهريته" أما الثالث، "فآراء ابي حيان" والرابع "أبو حيان بين مؤيديه ومعارضيه"[3].

- كتاب سيبويه وشروحه:

شغلت خديجة الحديثي بكتاب سيبويه منذ زمن بعيد يرجع إلى عهد الدراسة الجامعية الأولى، وحينما قدر لها أن تخوض الدراسات العليا كان الكتاب أول ما لفت نظرها فعكفت عليه زمنا تبحث عن الأبنية فيه، وتم البحث كان كتاب "أبنية الصرف في كتاب سيبويه" وكادت الأيام تطوي ما بينها وبين الكتاب حينما انصرفت إلى "أبي حيان الأندلسي" وبعد ذلك العناء شعرت بأن كتاب سيبويه في حاجة إلى الدرس والتحقيق، وبأن ما بدأت به منذ أعوام ينبغي أن يستمر، ويأخذ جانبا آخر من جوانب الكتاب.

---

[1] ينظر: أمل صالح، ينظر خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص51.

[2] ينظر: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، أبو حيان الأندلسي، مطبعة العاني ط1، 1388هـ -1969م، ص7.

[3] ينظر: خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ - 1975م، ص16-17.

وقد رأت أن تكتب عن سيبويه بحثا يكون مقدمة لدراسة هذا العبقري الفذ الذي أرسى قواعد النحو العربي ورسم معالم وأصوله، وقد قسمت البحث إلى ثلاثة فصول، حيث خصصت الفصل الأول "لسيبويه" أما الفصل الثاني، "الكتاب" والفصل الثالث "الشروح"[1].

- الشاهد وأصول النحو في سيبويه:

يعد هذا الكتاب هو الثالث في ترتيبه ضمن سلسلة اهتمامات خديجة الحديثي بكتاب سيبويه القرآنية والشعرية والنثرية وأردفتها بأصول النحو العربي الأخرى[2]. فكانت هذه الدراسات التي حاولت فيها أن تقسم الموضوع إلى قسمين فضلا عن المقدمة والتمهيد، فالقسم الأول يتصل بالشاهد درست فيه "شواهد كتاب سيبويه القرآنية والشعرية"، أما القسم الثاني: يتعلق "بأصول النحو" التي كثر الحديث عنها قديما وحديثا[3].

- سيبويه حياته وكتابه:

قامت خديجة الحديثي بتأليف هذا الكتاب تلبية لدعوة تلقتها من وزارة الإعلام للمشاركة في مهرجان المربد الرابع عام 1974، الذي خصص جانبا منه لإحياء ذكرى سيبويه الذي كان له الفضل في جميع آراء شيوخه وشيوخهم. والكتاب جدير بالتأمل والمطالعة قسمته المؤلفة إلى قسمين:

ففي القسم الأول تحدثت عن "حياة سيبويه" أما القسم الثاني من الكتاب، فكان بحثا عميقا اتسم بطابع الموضوعية والجدة والأصالة، وبلغ مرتبة السوية الأكاديمية الراقية، فقد تطرقت فيه إلى كنز سيبويه المتمثل بمؤلفه الشهيرة (الكتاب)، حيث درست المنهج الذي

[1] خديجة الحديثي، ينظر سيبويه وشروحه، دار التضامن، بغداد، 1386هـ -1967م، ط1، ص5، 6.

[2] ينظر المرجع نفسه، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص54-55.

[3] خديجة الحديثي، ينظر سيبويه الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه مطبعة مقهوى الكويت،1974، ص5-6.

اتبعه سيبويه، كما بينت مخطوطات الكتاب وإبراز طبعاته، إلا أنها لم تتعرض لشروح الكتاب المختلفة.

كان منهجها في تأليف هذا الكتاب منهجا متكاملا يتسم بالإيجاز الذي لم يؤثر على المعلومات فضلا على التحليلات والتعليقات.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:

تبين خديجة الحديثي سبب تأليف هذا الكتاب هو الاضطراب الحاصل بين النحو بين القدماء والمحدثين في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وما يلحق به من كلام البيت والصحابة، وقد وصلت خديجة الحديثي إلى الطريق الذي ينير للباحثين المحدثين من خلال تحديدها الموقف النهائي للنحاة والباحثين – قدماء ومحدثين –من الاحتجاج بالحديث ومدى صحة الأحاديث المستشهد بها عن غيرها[1].

قسمت خديجة الحديثي هذا الكتاب إلى أربعة فصول اقتضتها بمقدمة وأنهتها بخاتمة، حيث تناولت في الفصل الأول "مذاهب الاحتجاج" وقد جاء الفصل الثاني "نحاة ما قبل الاحتجاج" وجعلت الفصل الثالث "النحاة المحتجون"، وكان الفصل الرابع "أيصح الاحتجاج بالحديث"[2]

- المدارس النحوية:

ألفت خديجة الحديثي هذا الكتاب لسد حاجة الطلبة الدارسين في أقسام اللغة العربية لمادة المدارس النحوية، حيث يضم أربعة فصول، حيث تناولت في الفصل الأول "المذهب النحوي في البصرة"، أما الفصل الثاني فخصص "للمذهب النحوي في الكوفة"، وتطرقت في

[1] ينظر المرجع نفسه، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص 58، 59، 60.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشد للنشر، بغداد 1981، ص10، 11.

الثالث إلى موضوع "ظهور النحو في بغداد". وتناولت أيضا في الفصل الرابع "نشأة النحو في أقطار الوطن العربي الحديث".

- دراسات في كتاب سيبويه:

يضم الكتاب ثلاثة أبحاث مختلفة حول كتاب سيبويه، والبحوث الثلاثة هي:

- القراءات والحديث: منشور في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد العدد الرابع عشر عام 1971 ويقع البحث في ثلاث وستين صفحة واستخدمت فيه أربعة وعشرين مصدرا.
- الضرورة الشعرية: منشورة في كتاب (دراسات في الأدب واللغة) الذي صدر عن قسم اللغة العربية جامعة الكويت عام 1977-1986 ويقع البحث في خمسة وثمانين صفحة.
- العلة النحوية: منشور في مجلة كلية الآداب والتربية بجامعة الكويت في العددين الثالث والرابع عام 1973 ويقع البحث في ستين صفحة.

- المبرد سيرته ومؤلفاته(ت285هـ):

قامت خديجة بتأليف هذا الكتاب تلبية لطلب من هيئة كتابة التاريخ التي سعت إلى إعادة كتابة تاريخ الأمة العربية وعظمائها في مختلف المجالات، وتشير خديجة الحديثي إلى أن الكتاب عن المبرد ليس بالأمر اليسير، لأنه شخصية موسوعة فهو النحوي واللغوي والرواية والأديب، لذلك كان عليها أن تقف عند سيرة هذا العبقري البصري وأخباره وتبين ثقافته وموارده، وخصصت هذا الكتاب لدراسة سيرة المبرد فقط دون الدخول في جهد هذا الرجل[1].

[1] ينظر: المرجع نفسه، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص65.

- بغداد والدرس النحوي:

بغداد حاضرة الدنيا ومهد الحضارات ومركز الثقافات ومصدر الإشعاع العلمي والتي تسربت لها الدراسة النحوية عن طريق نحاة الكوفة والبصرة ولغوييها.

حيث يقع الكتاب في فصلين تابعت خديجة الحديثي في الفصل الأول "بواكير النحو العربي" لتنتقل في الفصل الثاني إلى موضوع الكتاب الأساسي وهو "النحو في بغداد".

2-الكتب المحققة:

حققت خديجة الحديثي وبالاشتراك مع زوجها الدكتور أحمد مطلوب تسعة كتب من كتب التراث التي لم تحقق من قبل والتي أسهمت في سد فراغ في المكتبة العربية.

هذه الكتب المحققة جعلت الحديث معروفا على صعيد التحقيق في الوطن العربي.

ومن أبرز الكتب المحققة عند خديجة الحديثي هي:

- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري(ت257هـ) لابن جني (ت392هـ)، تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، طبع ببغداد في مطبعة العاني 1962.
- البخلاء للخطيب البغدادي تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي وأحمد ناجي القيسي، طبع ببغداد العاني في عام 1964.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن لابن الزملكاني(ت651هـ) تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، طبع بمطبعة العاني في عام 1964.
- من شعر ابن حيان الاندلسي جمع وتحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، طبع ببغداد بمنطقة العاني في عام 1966.

- البرهان في وجوه البيان لأبي حسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، طبع ببغداد بمنطقة العاني في عام 1967.
- الجمان في تشبيهات القرآن لابن ناقيا البغدادي تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي. طبع ببغداد بمنطقة العاني عام 1968.
- ديوان ابن حيان الأندلسي تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، طبع ببغداد في مطبعة العاني عام 1969.
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن لكمال الدين الزملكاني(ت652هـ) تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، طبع بمنطقة العاني في عام 1984.
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان الاندلسي(ت745هـ) تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، طبع ببغداد بمنطقة العاني في عام 1977[1].

3-البحوث العلمية والدراسات

نشرت خديجة الحديثي مجموعة من البحوث والدراسات منها:

- بغداد والدراسات النحوية 1985م.
- التصغير في كتاب سيبويه ولسان العرب 1990م.
- العلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه.
- اللغة والنحو، ضمن موسوعة حضارة العراق المطبوعة ببغداد سنة 1985.
- منهج أبي حيان الأندلسي في تفسير القرآن، مجلة الرسالة الإسلامية.
- موقف سيبويه من الضرورة. ضمن كتاب (دراسات في الأدب واللغة) الذي أصدره قسم اللغة العربية، بجامعة الكويت سنة 1977.
- موقف سيبويه من القراءات والحديث.

[1] ينظر المرجع السابق، ص 67، 68، 69.

ومن الكتب والبحوث التي نشرت حولها:

- الأدباء العراقيون المعاصرون.
- أدباء المؤتمر.
- ذخائر التراث العربي الإسلامي.
- فهرست المطبوعة العراقية.
- كشاف الدوريات العربية.
- المرأة العراقية المعاصرة.
- موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين.
- موسوعة أعلام وعلماء العراق.
- النتاج الثقافي النسائي العراقي.
- النتاج الفكري العراقي للأعوام 1980-1984 و1985-1987.
- النتاج النسوي في العراق.
- نشر الشعر وتحقيقه في العراق[1].
- وذكرت في فهرس (اللغة العربية وآدابها في الرسائل الجامعية).
- وكتب عنها تلميذها الدكتور محمد البكاء (الدكتورة خديجة الحديثي عبد الرزاق الحديثي... صدق العزيمة والسبق العلمي) في كتاب (هؤلاء في مرايا هؤلاء).
- وقابلتها فاطمة العتابي في مجلة الكوثر (العراق).
- ولها أخبار متناثرة في مجلة المكتبة (العراق) في عقد الستينات.
- معجم الأديبات والكواتب العراقيات في العصر الحديث ط2، ج1[2].

[1] ينظر: المرجع السابق، ص69.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص10.

القسم الثاني: سيبويه والكتاب

أولا: حياة سيبويه

1-اسمه ونسبه ولقبه:

هو عمر بن عثمان بن قنبر، ويكنّى أبا بشر وقيل أبا الحسن، وقيل أبا عثمان ولكن أثبتها وأشهرها أبو بشر الملقب بسيبويه مولى بن الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك مولى بن أدد، ومولى آل الربيع بن زياد الحارثي[1].

ونلاحظ أن عمر وعثمان وبشرا أسماء أموية مشهورة، فهل جاءت بها عفوا لا قصد معه ولا تدبير، أو هي ظاهرة من ظواهر الرغبة في التقرب والزلفى إلى الدولة القائمة كدأب الأقليات مع الأكثريات والمغلوبين مع الغالبين أو من ظواهر الرغبة في التودد والمسالمة للدولة العربية، التي غلبت عليها العصبية القومية، وعرفت بإيثار العرب والانتصار لها[2].

وسيبويه فارسي الأصل ولو أن اسمه عمرو وكنيته أبو بشر، وقد علل الأستاذ علي النجدي هذه الأسماء بقوله: "كل هذه الأسماء تشير إلى أن والده كان عربيا بدليل تسميته ولده بعمرو، وبدليل أن جدّه اسمه قنبر وهو اسم عربي..."

سيبويه وأبوه وجده كانوا مسلمين، وليس ببعيد أن يتسموا بالأسماء العربية، يضاف إلى ذلك أنه عربي المنشأ والثقافة، أما أجداده الآخرون فهم فرس لذلك لم يعنى المؤرخون بذكر أسمائهم لعدم أهميتهم بالنسبة له، وقد اكتفوا بذكر أبيه وجده، لأنهما تشرفا بالإسلام واستظلا

[1] ينظر: كمال قيق، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، إشراف: عبد الجليل مرتاض، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان) كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، ص21.

[2] ينظر: علي النجدي منصف، سيبويه إمام النحاة، ط2، الطبعة العثمانية بالدراسات، عالم الكتب، القاهرة، ص73.

بظل الدولة العربية، ومما يؤيد رأينا أيضا أنه انتسب لقبيلة الحارث بن كعب العربية ثم لقبيلة أخرى هي آل الربيع ولو كان عربي الأصل لما أصبح مولى لهاتين القبيلتين العربيتين[1].

يضاف إلى ذلك أنه من أصل فارسي من البيضاء وأن أمه فارسية، ولقد لقبته عندما كانت ترقصه وهو صغير سيبويه، وسيبويه كلمة فارسية الأصل كما سنرى، وقد أشار بشار بن برد إلى ذلك حينما هجاه وسماه: "ابن الفارسية" يقول:

ا سيبويه يا ابن الفارسة ما الذي تحدثت عن شتمي وما كنت تنبذ

أظلت تغنّي سادرا في مساءتي وأمّك بالمصرين تعطي وتأخذ[2]

كان لسيبويه موطنان: البيضاء والبصرة، ولد في الأولى ونشأ وعاش في الأخرى، والبيضاء مدينة مشهورة في فارس، وأكبر مدينة في كورة اصطخر على ثمانية فراسخ من شيراز، وسميت البيضاء بقلعة فيها كان يبين بياضها من بعيد، وكانت معسكر المسلمين، يقصدونها في فتح اصطخر، تامة العمارة، بناؤها من الطين موفورة الخصب جدا، ينتفع بميرتها أهل شيراز[3].

ونلاحظ مما سبق ومن العديد من المراجع أن سيبويه فارسي الأصل، من أم فارسية، مسلم العقيدة، اتبع نهج أبيه وجده المسلمين، وكان عربي النشأة والثقافة، لأنه ترعرع بين العرب وعاش في بيئة عربية.

اللقب الذي عرف به هو "سيبويه" فقد غلب على اسمه "عمرو" وعلى كناه المختلفة، فضلا عن أنه كان أول من حمل هذا اللقب واشتهر به، وقد اختلفت الآراء حول لقبه هذا، وإن كانت تلك الآراء رغم اختلافها تلتقي حول مدلول عام يشي بها بما كان يتسم به هذا

[1] ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، بغداد، 1965-1985، ص41.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص42.

[3] ينظر: علي النجدي منصف، سيبويه إمام النحاة، ص70.

العالم من خصائص خلقية وخُلقية مميزة، وحسبنا أن نذكر من تلك الآراء ما كان منها قريبا من شخصية هذا الشيخ، وما أثر عنه من معالم وسمات".

من ذلك أن كلمة "سيبويه" تعني "رائحة التفاح"، وكان منطلق أصحاب هذا الرأي، أن "سيبويه" لقب فارسي وهو مركب من كلمتين هما: "سيب" ومعناها التفاح و"ويه" وتعني رائحة، واستند أصحاب هذا الرأي في إطلاقهم "سيبويه" على هذا العالم، إلى أن سيبويه كان يحب شمّ رائحة التفاح، وأن هذه العادة كانت سمة معروفة فيه، فلقّب باسمها ومدلولها.

وهناك رأي آخر ذكر فيه أصحابه أنه كانت لسيبويه رائحة يتطيب بها، وأن تلك الرائحة كانت تشبه رائحة التفاح، فلقب لذلك بها، ويروي ياقوت الحموي عن ابن خالويه قوله: "كان سيبويه لا يزال من يلقاه يشم منه رائحة الطيب فسمي سيبويه، ومعنى "سي" ثلاثون و"بوي" الرائحة فكأنه من رأى ثلاثين رائحة طيب.

وعزا بعضهم تلقيبه بهذا اللقب إلى أن سيبويه كان جميلا، وأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان.

وذكر ياقوت إضافة إلى ما نقله عن ابن خالويه أن أمّه –أي أم سيبويه– كانت ترقصه بذلك في صغره فلازمه اللقب –فيما يبدو– في كبره.

فقد كان هذا العالم –كما عرفه المقربون منه– شابا أنيقا ظريفا جميلا وديعا، سمحا طموحا، حسن الظن بالناس، فلقب بذلك لظرفه وجماله ولطفه[1].

وقد ألقى العلماء الأقدمون ضوءا على هذا اللقب الفارسي، فذكروا أنه مركب من "سيب" بمعنى التفاح و"ويه" بمعنى الرائحة.

[1] ينظر: محمد جواد النوري، التفكير الصوتي عند سيبويه في ضوء علم اللغة الحديث، دار الكتب العلمية 1971بيروت، لبنان، ص31،32.

ومن لقب بسيبويه، العديد من النحاة الآخرين، وقد عرفوا بهذا اللقب بعد سيبويه، ولعلهم ظفروا بهذا اللقب لبراعتهم في النحو.

وقد أشار السيوطي إلى ثلاثة منهم في نهاية البغية:

منهم أبو بكر محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي المصري، أبو نصر محمد بن عبد العزيز بن محمد التيمي الأصبهاني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم الكوفي المغربي المالكي، وأما ما عثر عليه أخيرا فهو إبراهيم الشبستري النقشبندي، من علماء القرن العاشر، وكان يسمى "سيبويه الثاني"[1]

ومن الآراء السابقة حول لقب سيبويه الأرجح والأصح، أن معناها عائد إلى الأصل الفارسي وتعني كلمة سيبويه: رائحة التفاح. وهذا حسب آراء القدامى والغالب في هذا التفسير

2-مولده ووفاته:

اختلف المؤرخون في سنة ومكان ميلاده، ذلك أن التاريخ يذكر من أساتذة سيبويه عيسى بن عمر الثقفي الذي يكاد المؤرخون يُجمعون على أنه توفي سنة تسع وأربعين ومائة، يقول ياقوت في كتابه "معجم الأدباء": "وما يكون قد أخذ عنه إلا وهو يعقل، ولا يعقل حتى يكون بالغا، فإذا احتسبنا لبلوغ سيبويه سن الرشد أربعة عشر عاما، كان لنا أن نضع ميلاد سيبويه في العام الخامس والثلاثين بعد المائة، ويكون عيسى بن عمر من أوائل الأساتذة الذين أخذ عنهم سيبويه، أين ولد هذا النابغة؟ فهو لا يعرف البلد الذي رآه للمرة الأولى، ولا يكاد يذكره إلا وهو طالب للعلم يغدو إلى مجالسه في مساجد البصرة، وبعض

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب "كتاب سيبويه"، تح: عبد السلام هارون، ج1، ط3، 1408-1988م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص4، 6، 7.

المؤرخين يروي أنه ولد بالبيضاء التي يصفها ياقوت في "معجم البلدان" بأنها مدينة مشهورة بفارس[1].

على وجه التقريب نستطيع أن نعرف مولد سيبويه، من خلال ما ذكر ابن النديم، أنه قدم إلى العراق أيام الرشيد وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة وقد تولى الرشيد الخلافة سنة 170 هـ، وأيضا تلقى علمه عن عيسى بن عمرو الثقفي المتوفي سنة 149 هـ، وإذا قدرنا بلوغ سيبويه وكمال عقله أربعة عشر عاما، أمكننا أن نقول أنه ولد سنة 135 هـ على وجه التقريب[2].

إذا كان تاريخ ميلاد سيبويه مختلفا فيه، فإن تاريخ وفاته أيضا مختلف فيه، حيث قيل:

"كان من أثر غموض المدة الأخيرة من حياة سيبويه أن أختلفت أخبار وفاته اختلافا كبيرا، ربما لم تختلفه في حادث آخر من أحداث حياته، على أن هناك لمعا من حقائق يسيرة، ترى منثورة هنا وهناك، وقد يكون في جمع شتاتها بصيص من نور يلتمع في الساعات الأخيرة من حياة الرجل[3].

قيل أن سيبويه مات غما بالذرب، وهو فساد المعدة، وأعجله الموت، فلم يصل إلى بلدة البيضاء، بل وافاه الأجل في شيراز أو سباوة بالقرب منها سنة 180 هـ ومما يدل على أثر الصدمة في نفس سيبويه أنه كان يتمثل عند موته قائلا:

يؤمل دنيا، لتبقى له فمات المؤمل قبل الأمل

روى الأصمعي أنه مدفون بشيراز، وذلك ما أرجحه من تلك الروايات التي نجدها في الكتب التي أرّخت لسيبويه، فابن نافع وحده يذكر أنه مات بالبصرة سنة 161 هـ، وهو قول

[1] ينظر: أحمد أحمد بدوي، سيبويه حياته وكتابه، مؤسسة هنداوي، 2017/01/26، ص10،11.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص44،45.

[3] ينظر: علي النجدي منصف، سيبويه إمام النجاة، ص117.

لم يؤيده فيه أحد، وغير معقول أيضاِ ؛لأن سنّه حينئذ لم تكن قد تجاوزت الخامسة والعشرين بكثير، وهو ما لم يقله مؤرخ، ويرى ابن خلكان، أنه وصل إلى البيضاء ومات فيها، ويروي ابن النديم أنه عاد إلى البصرة، ثم ذهب إلى فارس، وعودته إلى البصرة مشكوك فيها، وتحديدنا سنة وفاته بمائة وثمانين تحديد ترجيحي كذلك، وبعض الرواة يضعها سنة إحدى وستين ومائة، وابن الجوزي يضعها أربع وسبعين ومائة، والفرق بين التاريخين ثلاث وثلاثون سنة، فإن أكثر الرواة عليه، ويرجحه ابن الانباري بدليل أنه مات قبل الكسائي والكسائي مات سنة ثلاث وثمانين ومائة[1].

كانت سن سيبويه عندما توفي تزيد على الأربعين، وعلى حسب ما حدد تكون سنة زهاء خمس وأربعين سنة، وهو المعقول بموازنة التواريخ، فليس بمعقول إذا أن نقبل قول الأستاذ أحمد أمين الذي يضع تاريخ وفاته في الثمانين بعد المائة، ثم يقول إنه مات وعمره نيف وثلاثون سنة؛ لأننا قلنا إنه أخذ من عيسى بن عمر الذي توفي سنة 149 هـ، فيكون سيبويه حينئذ في المهد صبيا[2].

3-صفاته وأخلاقه:

كان سيبويه غلاما ذكيا أنيقا وجميلا نظيفا، وكان فتى لطيفا واسع العقل والإدراك، وقد روى ابن خلكان أن معاوية بن بكر العليمي في (معجم الأدباء) قال وقد ذكر عند سيبويه: "رأيته وكان حديث السن وكنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت حمل عن الخليل بن أحمد، وقد سمعته يتكلم ويناظر في النحو، وكان في لسانه حبسة، فنظرت في كتابه فقلمه أبلغ من لسانه".

[1] ينظر،أحمد أحمد بدوي، سيبويه حياته وكتابه، ص19.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص20.

وذكر أبو زيد الأنصاري أن سيبويه كان غلاما يأتي مجلسه، وله دؤابتان، فإذا سمعته يقول: حدثني من أثق بعربيته فإنما يعنيني. وكان ذكيا واسع الاطلاع يحسن التعليل والتفريع وكتابه خير دليل على ذلك، وكان سيبويه إلى جانب ذلك كله طموحا متفائلا، حليما وأكبر دليل على حلمه المناظرة التي جرت بينه وبين الكسائي، حيث وقف بوجهه الأمين، ويحي البرمكي والأعراب ولكنه بحلمه استطاع أن يخرج من بغداد حاملا بين جوانحه وفي خافقه الحزن والألم، وأن يذهب إلى فارس من غير أن يثير ضجة مع علمه بأنه الحق معه، وأنه لم يغلب عن جهله وعلم خصمه.

وهذه المناظرة أو المأساة وغيرها من المناظرات التي قامت بينه وبين الفراء أو الأصمعي تدل دلالة واضحة على طموحه وإيمانه بعلمه ولم يكتف بما نال من شهرة وعظمة في البصرة، بل إن طموحه دفعه إلى السفر وطلب الشهرة في بغداد حاضرة الدنيا يومذاك.

وتدلنا هذه الروايات على أنه كان واثقا من نفسه كل الثقة، مؤمنا بقدرته في النحو كل الإيمان، ولذلك لم يظهر حزنه عند خيبته في المناظرة لأنه يعلم كل العلم أنه كان متفوقا عليهم بارعا في حججه ومنطقه، ولكنه احتمال المكيدة وانسحب من المعركة كما ينسحب القائد الشجاع المعتز بنفسه وبقدرته في سوح الوغى، ولم يكن مع طموحه وثقته من نفسه وشهرته وعلمه فظا غليظ القلب، ولا من الذين تمل عشرتهم ويكره قربهم، وإنما كان محببا إلى نفس سامعيه ومجالسيه، وكان إلى جانب ذلك كله رقيق الحس مرهفا، فلم يستطع أن يقاوم الصدمة التي مني بها في بغداد، وقد أكرمه الله بالعلم النافع، وأتم عليه نعمته فكان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، وكان إمام النحاة البصريين وأول من جمع النحو ووضع له قواعد وأصولا.

وكان صادقا فيما رواه وحدث به في كتابه المشهور، وقد كان سيبويه سنيا على مذهب أهل السنة كما حدث بذلك العباس بن الفرج الرياشي[1]

4-شيوخه وتلاميذه:

أ- شيوخه:

تلقى سيبويه علم القراءات واللغة والنحو عن أساتذته كأبي عمرو بن العلاء الذي كان عالما بالقراءات واللغة، ونقل عنه في كتابه كثيرا ولا سيما في القراءات والأصوات اللغوية ورواية الشعر والأمثال، وكان أستاذ لأستاذيه الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، الذين روى سيبويه عن طريقهما أقوال أبي عمرو بن العلاء ولم يكن سيبويه قد طلب النحو أول ما طلب، وإنما طلب الآثار والفقه، وقد حدث نصر بن علي بأن سيبويه كان يستملي على حماد ابن سلمة.

ومن هذا نستطيع أن نقول أنه درس على حماد بن سلمة بن دينار الفقه والحديث، ولم تقتصر دراسة سيبويه على اللغة والحديث والفقه، بل درس علما آخر هو علم النحو، فلزم عيسى بن عمر الثقفي الذي كان أول الأساتذة الذين أخذ عنهم تعليمه، وبعد أن فارق عيسى بن عمر لزم الخليل، الذي كان سيد أهل الأدب وصاحب العقلية الجبارة الفذة، وهو أعظم أساتذته أثرا فيه وأكثرهم اتصالا به وأخذ عنه، وكان سيبويه ملازما له حتى توفي.

ومن الأساتذة الذين أخذ عنهم النحو يونس بن حبيب البصري(ت:183هـ)، ويأتي في الدرجة الثانية بعد الخليل، وأخذ اللغة عن أبي زيد سعيد الأنصاري من رواة الحديث، عن أبي الخطاب الأخفش الكبير.

فأساتذة سيبويه المشهورون هم: أبو عمرو بن العلاء، وعيسى ابن عمر الثقفي، وحماد بن سلمة، والخليل ابن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري، وأبو الخطاب

[1] ينظر: خديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، وزارة التربية، ص27، 28، 29.

الأخفش الكبير، وقد اجتمع هؤلاء العلماء كلهم على تعليم سيبويه وصقل مواهبه وشحذ ذكائه وإشباع فهمه وتطلعه إلى المجد بالعلم النافع والأدب الجم وكانت ثمرة ذلك كله كتابه المسمى "الكتاب".[1]

ب- تلاميذه:

لا يكاد التاريخ يعرف تلاميذه إلا ثلاثة:

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة أخذ عن شيوخ سيبويه، ولكنه لم يأخذ عن الخليل، ثم أخذ عن سيبويه مع أنه كان أسن منه[2].

والأخفش الأوسط (ت:215)، راوي كتاب سيبويه وصاحب (معاني القرآن)، خالف سيبويه والخليل في مسائل كثيرة، وتعتبر آراؤه ممهدة لظهور المذهب الكوفي في النحو، مع أنه من كبار علماء البصرة، ومن أشهر وأعظم تلاميذه أيضا نذكر:

- "قطرب": أبو علي، محمد المستنير 206 صنف (معاني القرآن، والنوادر، والمثلثات)[3].
- "الناشي": وجدته في مراتب النحويين، قال ابو الطيب: "وكان ممن أخذ عن سيبويه والأخفش، رجل يعرف بالناشي، ووضع كتبا في النحو قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه، فأخبرنا محمد بن يحي قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: لو خرج علم الناشي إلى الناس لما تقدمه أحد"[4].

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص53،54.

[2] سيبويه، الكتاب، ص15.

[3] علي القصيباتي، تاريخ المدارس النحوية، أشهر أعلامها، وأهم كتبهم، مكتبة ابن الدماغي، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، ص04.

[4] سيبويه، الكتاب، ص16.

ثانيا: التعريف بالكتاب

1-نسبة الكتاب إلى سيبويه:

لم يشك أحد في سنبة الكتاب إلى سيبويه وإن لم يظهر في حياته، ولم يقرأه عليه أحد، ولكنه لما مات قرئ على أبي الحسن الأخفش المتوفي سنة (215هـ)، وكان ممن قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني.

يقول ابن الأنباري في كتابه نزهة الألباء: "وكان الأخفش تلميذ سيبويه، وكان أسن منه، وهو الطريق إلى كتابه لأنا لا نعلم أحدا قرأه على سيبويه، وما قرأه سيبويه على أحد".

إنما لما توفى سيبويه قرئ الكتاب على الأخفش، حيث يقال أن أبا الحسن الأخفش لما رأى كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته، وإنه جامع لأصول النحو وفروعه استحسنه كل الاستحسان.

وعلى كل حال، فليس من المعقول أن يكون الكتاب غير معروف عند بعض النحاة والمهتمين بعلم العربية، وإلا لكان من السهل أن ينسبه الأخفش إلى نفسه، ولذلك فالكتاب من عمل سيبويه ولم يشك أحد من القدماء ولا من المحدثين في نسبته إليه[1].

وقد قيل: أنه أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمى الجامع، وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره، وإنه كان كتابه الذي اشتغل به، فلما استكمل بالبحث والتحشية نسب إليه.. ولازم سيبويه الخليل، سأله الخليل عن مصنفات عيسى بن عمر، فقال له سيبويه: "قد صنف الخليل نيفا وسبعين مصنفا في النحو، وإن بعض أهل اليسار جمعها وأتت عليها عنده آفة فذهبت ولم يتبقى منها في الوجود سوى تصنيفين: أحدهما اسمه (الإكمال) وهو

[1] المرجع نفسه، ص69، 70.

بأرض فارس عند فلان و(الجامع) وهو هذا الكتاب الذي استغل فيه عليك، وأسألك عن غوامضه"، فأطرق الخليل ساعة رفع رأسه وقال: "رحم الله عيسى ثم أنشر ارتجالا".

ذهب النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمـــــــــــر

فأشار إلى (الإكمال) بالإشارة إلى الغائب في قوله: "ذاك وأشار إلى (الجامع) بالإشارة إلى الحاضر بقوله هذا".

إلا أن خديجة الحديثي ترفض هذه الرواية وترى أنها من وضع خصومه وحاسديه من الكوفيين الذين أرادوا أن يقللوا من قيمة الكتاب ومن جهد صاحبه الذي أعجبه به أهل عصره. وتستدل على عدمه صحة هذه الرواية بأن البيتين الذين أشار إليهما القفطي لا ينسبان للخليل فقط، وإنما ينسبان للعميد وينسبان لبعض الشعراء والآخرين كما أن هذه الرواية لم تذكر في كتب التراجم المتقدمة التي ترجمت لعيسى بن عمرو الخليل وسيبويه وهي: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي وأخبار النحويين للسيرافي وطبقات النحويين للزبيدي أو نزهة الألباء لابن الأنباري.

كما ناقشت خديجة الحديثي رواية ثانية ورد ذكرها في المصادر تفيد بأن أبا جعفر الرؤاسي أول من وضع كتابا في النحو سماه (الفيصل) وأنه قال "بعث الخليل إلي يطلب كتابي، فبعثه إليه، فقرأه فكل ما في كتاب سيبويه، و"قال الكوفي كذا"، فأنما هو عن الرؤاسي هذا.

وترفض خديجة الحديثي هذه الرواية لأنها تراها أو تجدها خالية من الصحة، لأن معظم الذين ترجموا للرؤاسي لم يشيروا إلى هذه القصة كما أنهم لم يذكروا اهتمام واشتهار الرؤاسي بالنحو.

ونجد ابن النديم قد أورد رواية أخرى عن أبي العباس ثعلب يقول فيها: "اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه والأصول والمسائل للخليل، وهذه الرواية ليس لها نصيب من الصحة عند خديجة الحديثي أيضا[1].

ومن هذا كله نجد أن خديجة الحديثي لا تشك ولو للحظة بأن سيبويه هو من ألف الكتاب، ويدل على ذلك كثرة الروايات التي رواها عن شيوخه.

2- قيمة الكتاب العلمية:

لم تذكر كتب التاريخ أن الكتاب ظهر في حياة مؤلفه فالسيرافي والمؤرخون من بعده قد ذكروا أن الكتاب لم يظهر في حياة سيبويه، ولكنه ظهر بعد وفاته، والذي نقله عنه رواه الأخفش؛ وذلك أن كتاب سيبويه لا نعلم أحدا قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه، ولكنه لما مات سيبويه قرئ الكتاب على أبي الحسن الأخفش، وكان ممن قرأه عليه أبو عمرو الجرمي، وأبو عثمان المازني[2].

قد اختص الكتاب بهذا الاسم من بين الكتب المؤلفة في النحو حتى أصبح هذا علما عليه بعد موته فلم يحاول أحد من تلاميذه بعده، وفيهم الأخفش سعيد بن مسعدة أبو الحسن الذي كان حامل الكتاب وراوية-أن يضع له اسما يعرف به وأبقاه كما تركه صاحبه كتابا منفردا في هذا العلم لا ثاني له في عصره لشموله واتساعه وأهميته، فقد أعجلته المنية عن أن يفكر في وضع اسم له، فذاع واشتهر باسم "كتاب سيبويه" او "الكتاب"، وعرفه النحاة من تلاميذه، وتلاميذهم إلى يومنا هذا بهذا الاسم[3].

---

[1] ينظر: أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية، أ. جمعة حسين محمد، جامعة تكريت، 1423هـ/2003م، ص89، 90، 91.

[2] ينظر: أحمد أحمد بدوي، سيبويه حياته وكتابه، ص27.

[3] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل، اربد الأردن، 2001م-1422هـ، ص80.

اهتم الناس بكتاب سيبويه وقدوره وعدوه أكبر هدية تقدم إلى الملوك والوزراء، حدث الجاحظ في كتابه الحيوان قائلا: "أردت الخروج إلى محمد بن عبد المالك الزيات وزير المعتصم ففكرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فلما وصلت إليه قلت له: لم أجد شيئا أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفراء، فقال: "والله ما اهديت لي شيئا أحب إلي منه".

قال ابن خلكان: "ورأيت في بعض التواريخ أن الجاحظ لما وصل إلى ابن الزيات بكتاب سيبويه أعلمه به قبل إحضاره، فقال له ابن الزيات: أو ظننت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب؟ فقال الجاحظ: ما ظننت ذلك.

ولكنها بخط الفراء ومقابلة الكسائي وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ –يعني نفسه– فقال ابن الزيات في وفيات الأعيان : "هذه أجلّ نسخة توجد وأعزها، فاحضرها إليه فسرّ بها ووقعت منه أجل موقع".

هذه الرواية تدلنا على مبلغ عناية المثقفين وعلماء النحو بالكتاب، فالكسائي والفراء والجاحظ وابن الزيات جميعا من خيرة العلماء والأدباء والوزراء والمثقفين.

وشهد بحقه ابن خلدون، وذهب إلى أنه سمي: "قرآن النحو" وأصبح عند النحويين ولا غنى لامرئ في أنواع العلوم عنه ولا سيما الإسلامية، فإنه فيها أساس وأي أساس، وعدّه ابن حمزة الأصبهاني: "زينة دولة الإسلام" فهل يستحق "الكتاب" هذا الثناء والتعظيم؟ إن مما يدل على صحة هذه الأقوال ما يلاحظه كل من اطلع على تاريخ المدارس النحوية في الكوفة وبغداد ومصر والشام والأندلس، فقد كان الكتاب عدة للدارسين في هذه المدن والأقطار، لأنه لم يكن للبصريين كتاب يجمع نحوهم قبله، ولم يظهر كتاب له قيمته بعده غير "المقتضب" للمبرد[1].

[1] المرجع السابق، ص81.

يعدّ كتاب سيبويه أو "الكتاب" كما يعرف اختصارا، أثرا علميا فريدا في تاريخ الدراسات اللغوية العربية، بل هو أقدم نص نحوي وصلنا، ولا تزال قيمته العلمية محل تقدير وإجلال، ولا يزال كتاب سيبويه يحظى بأهمية كبيرة في العصر الحديث، حيث يعتمد عليه الباحثون واللغويون في دراسة اللغة العربية وتحليلها، كما يعدّ الكتاب مرجعا هاما في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وفي فهم التراث اللغوي العربي، حيث يستفيد منه الباحثون والطلاب على حد سواء.

3- مادة الكتاب ومنهجه:

يعد كتاب سيبويه أول كتاب لغوي جمع، بين دفتيه مختلف القضايا النحوية والصرفية والصوتية للغة العربية، فضلا عن اشتماله على بعض الإشارات واللمحات البلاغية، التي تناثرت في أثناء الكتاب وحناياه، وليس من الصواب أن ينعت هذا الكتاب بأنه كتاب نحو فحسب، فهو –بالإضافة إلى تضمنه قدرا كبيرا من نحو العربية وقواعدها– يشتمل على المبادئ الأساسية للصرف العربي والنظرات العبقرية لعلم الأصوات في العربية، ولكن هذه الموضوعات، التي ملأت الكتاب، جاءت مختلطة فيما بينها في كثير من الأحوال، دونما تنظيم أو تبويب، على النحو، الذي كنا نأمله ونرجوه من كتاب رائد عملاق كهذا[1].

ولكن لم يكن مرتبا ومنظما كما ينبغي، ولكن هذه الموضوعات كانت مختلطة فيما بينها في كثير من الأحوال وكونه كتاب عالم ورائد عملاق كهذا، كنا نأمل أن يكون مرتبا ومنظما.

وقد استقى سيبويه مادة كتابه الأساسية من القرآن الكريم، الذي أكثر من الاستشهاد به، والاقتباس منه، وكان يشير في بعض الحالات إلى بعض القراءات القرآنية التي اعتمد عليها

[1] محمد جواد النوري، التفكير الصوتي عند سيبويه في ضوء علم اللغة الحديث، ص42،41.

في تقعيد بعض قواعده، أما الحديث الشريف، فقد كان قليل الاقتباس منه والاستدلال به على ما يذهب إليه من قضايا ومسائل.

وإضافة إلى ذلك، فقد استشهد سيبويه كثيرا بالشعر الجاهلي وشعر المخضرمين وصدر الإسلام، وكان كثير من الشواهد المنسوبة في الكتاب "من نسبة أبي عمر الجرمي".

أما بالنسبة للنثر، فقد كان المعين الأساسي لسيبويه، فمنه من أخذ وأستقى مادة غريزة، كما أنه أشار إلى اللهجات العربية وتباينها في الاستعمال اللغوي.

وكان سيبويه يهتم في جمعه لمادته وتحليله اللغوي، بما يمكن تسميته بالطريقة التسجيلية، فقد كان يسجل كل ما يعرف، أو يسمع، أو يروي، ثم يتبع ذلك، بالشواهد المختلفة، أو بالإحالة إلى أساتذته أو رواته، وكانت عنايته تتجه في المقام الأول- إلى المنطوق اللغوي، وما يمكن أن يطرأ عليه من اختلافات مردها البيئة، أو الحالة الاجتماعية والثقافية.

وعلى الرغم من الصعوبة التي اتسم بها هذا الكتاب حتى على بعض القدماء فإن عبارته متلاحمة مستوية، لا قلق فيها ولا نتوء، وفقراتها متواصلة يجذب بعضها بعضا، وتأخذ فيها الهوادي بالتوالي، فإذا هي تمر بين يديك في أكثر الأمر تباعا متداركة، لا تكاد تنقطع أو تنقسم، حتى تتم مسائل الباب كله، أو مرحلة من مراحله، ومع ذلك، فقد جاءت "عبارة الكتاب تتفاوت وضوحا وغموضا، فربما وضحت حتى تصير كفلق الصبح سفورا وإشراقا، تستبق إلى الفهم ألفاظه ومعانيه، وربما غمضت واستغلقت حتى تكون كالأحاجي والطلسمات، يجار فيها الفهم ويرتدّ عنها القارئ عجزا وكلالا، وبين هذين الحدين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تحصى كثرة.

وعلى أي حال، فإن كتاب سيبويه يعد دستور العربية الأول، وسفرها النفيس الخالد على مر الزمن، ولقد سماه الناس قديما، "قرآن النحو"[1].

للكتاب منهج واضح بناه سيبويه وحدده ونظمه ورتب عليه العلوم التي ضمها، وإن خلوّه من مقدمة يشرح فيها سبب التأليف وزمانه أو مصادره أو سبب اتباعه هذا المنهج، وخلوّه ومن خاتمة يبين فيها نتائج بحثه لا يعني خلوه من منهج منظم جار على أسلوب منطقي رتب فيه مواد الكتاب الأخرى، والذي يتضح للناظر فيه أنه عد علوم العربية البارزة ثلاثة هي النحو والصرف والدراسات الصوتية[2].

4- عناية العلماء به والثناء عليه:

كان كتاب سيبويه –ولا يزال–كتاب العربية الأول ودستورها المجيد، ولذلك أطلقوا عليه قديما قرآن النحو.

لقد قدم سيبويه للنحو خدمة لم يسبق إليها، فعد كتابه معيار العربية وخزانة مادتها، فليس لنحوي قديم أو حديث كتاب يجاري كتابه أو يدانيه، فقد كان القدماء يعظمونه ويكبرونه، ولذلك سموه "البحر" تشبيها له لكثرة درره وصعوبة فهمه، وكان المبرد يقول لكل ما أراد قراءته عليه: هل ركبت البحر؟ تعظيما له واستصعابا لما فيه، أما ابو عثمان المازني (ت: 249هـ) فقد كان معجبا بالكتاب حتى أنه قال: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح".

وقال الجاحظ (ت: 255هـ): أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ففكرت في شيء أهديه إليه فلم أجد أشرف من كتاب سيبويه، وقلت له: أردت أن أهدي إليه شيئا، ففكرت،

[1] المرجع السابق، ص42،43.

[2] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص82.

فإذا كل شيء عندك فلم أر أشرف من هذا الكتاب.. قال: والله ما أهديت التي شيئا أحب منه.

وقال صاعد بن أحمد الجياني الأندلسي (ت: 417هـ): لا أعرف كتابا ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب: أحدها المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسطاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي، وقال أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ): "وبرع في النحو وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله، ولا لحقه أحد من بعده".

وقال ياقوت (626هـ): "لأهل البصرة ثلاثة كتب يفخرون بها على الأرض: كتاب النحو لسيبويه، وكتاب الحيوان للجاحظ، وكتاب أبي حاتم في القراءات"[1].

ويرى ابن تيمية أن كتاب سيبويه مما لا يقدر على مثله عامة الخلق، وليس بمعجز لغيرهم[2].

شهد بحقه ابن خلدون وذهب إلى: "أنه أصبح علما عند النحويين ولا غنى لأمرئ في أنواع العلوم عنه ولا سيما الإسلامية، فإنه فيهما أساس وأي أساس، وعده ابن حمزة الأصبهاني "زينة دولة الإسلام" فهل يستحق "الكتاب" هذا الثناء والتعظيم؟ إن مما يدل على صحة هذه الأقوال ما يلاحظه كل من اطلع على تاريخ المدارس النحوية في الكوفة وبغداد ومصر والشام والأندلس، فقد كان "الكتاب" عدة للدارسين في هذه المدن والأقطار"[3].

---

[1] ينظر: هدى أحمد عبد الله الحمزي، القيمة العلمية لكتاب سيبويه، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، المجلد 7، يوليو–سبتمبر، 2020م، ص206،207.

[2] رعد مبارك سلمان الإبراهيم، ابرام الحكم النحوي عند سيبويه مصادره وتفسيراته، رسالة إلى كلية الآداب كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة الإسراء، كانون الثاني، 2021، ص16.

[3] ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص81.

وعلينا الآن أن نستفيد منه تلك الاستفادة التي يراها المرحوم الدكتور أحمد بدوي حيث يقول: "أصبح كتاب سيبويه بعد أن ظهر للناس، برنامجا لمن أراد الدراسة العليا في النحو وأصبح الطالب لا يعد مستكملا هذا النوع من الدراسة إلا إذا قرأ كتاب سيبويه وصار اسم "الكتاب" يطلق عليه ويفتخر الطلبة أنهم قروؤه... والكتاب في نظرنا مرجع من المراجع نعود إليه عندما نؤلف كتابا في القواعد العربية، فقد كان كتاب سيبويه الأول والأخير في النحو، فهو سجل لقواعد النحو، وقف العلماء عندها ولم يزيدوا عليها، وكل من جاء بعده جعل الكتاب أساس دراسته[1].

[1] د.خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، 1394هـ/1974م، مطبوعات جامعة الكويت رقم 37، ص20.

الفصل الثاني

جهود الحديثي في كتاب سيبويه "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"

تمهيد

ترجمة البطاقة الفنية للكتاب

القسم الأول: الشاهد في كتاب سيبويه.

أولا: القرآن الكريم وقراءته

ثانيا: الحديث النبوي الشريف

ثالثا: كلام العرب

القسم الثاني: أصول النحو في كتاب سيبويه

أولا: السماع

ثانيا: القياس

ثالثا: الإجماع

رابعا: استصحاب الحال

تمهيد

يعدّ كتاب سيبويه معيار العربية وكنزا من كنوزها، وليس لنحوي قديم أو حديث كتاب يجازيه أو يدانيه كما شهد بذلك علماء العربية من مختلف المدارس النحوية، من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين قدماء ومحدثين. ومن أجل إظهار عظمة هذا الكتاب كرست خديجة الحديثي جهودها العلمية لدراسته من جميع جوانبه، إدراكا منها لأهميته في علم النحو، وفي الدراسات اللغوية عامة. فهي ترى أن سيبويه قد قدم للنحو خدمة جليلة لم يسبقه إليها أحد، حتى أن البعض يعتبر كتابه مرجعا أساسيا في النحو العربي، لا يضاهيه كتاب آخر، قديما أو حديثا، مؤكدين أن هذا الكتاب لا يزال يحمل في طياته الكثير من الجديد، رغم الدراسات الجديدة التي تناولته، ولا يزال معينا لكل من أراد تعميق فهمه للنحو وغيره من علوم العربية.

ولشدة إعجاب الدكتورة خديجة الحديثي بسيبويه وتأثرها به، خصصت جزءا كبيرا من اهتمامها بكتابه العظيم الذي أرسى قواعد النحو العربي ووسم معالمه وأصوله.

وقد كانت خديجة الحديثي ترى في كتاب سيبويه عملا مؤسسا لعلم النحو، يمثل مرجعية لا غنى عنها للباحثين والدارسين، فألفت العديد من الكتب والمقالات التي تناولت سيبويه وكتابه من بينها كتاب "أبنية الصرف في كتاب سيبويه"، و"التصغير في كتاب سيبويه ولسان العرب"، و"دراسات في كتاب سيبويه"، و"كتاب سيبويه وشروحه"، و"الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، وغيرها من المؤلفات التي جاءت بصدد دراسة كتاب سيبويه، وهذا الأخير كان محل اهتمامنا ودراستنا. ومن الأسباب التي دفعت خديجة الحديثي إلى الاهتمام بكتاب سيبويه ودراسته من وجهات نظر مختلفة.

كبر حجمه وعظمته، أهمية كتاب سيبويه فهو يعتبر من أهم الكتب في النحو العربي، فهو يعد أول كتاب في النحو، الحاجة إلى فهم أعمق للنحو، قد تكون خديجة الحديثي

شعرت بالحاجة إلى فهم أعمق للنحو العربي، وكتاب سيبويه يقدم تحليلا دقيقا وشاملا لقواعد اللغة العربية، ما قد يساعدها في تحقيق هذا الهدف بالإضافة إلى هذه الاحتمالات، المكانة المرموقة للكتاب في الأوساط العلمية، وقد جمع فيه سيبويه أكثر من علم من علوم العربية كالنحو والصرف، والأصوات اللغوية، والأدب والبلاغة وعلم العروض.. ونحوها من العلوم التي يكمل بعضها البعض الآخر.

ويمكن توضيح دوافع تأليفها لكتاب الشاهد النحوي:

- توضيح أصول النحو: يوضح الكتاب أصول النحو في كتاب سيبويه، وتسعى الحديثي إلى تيسير الوصول إلى أصول النحو، وتقديمها في صورة واضحة ومبسطة للقارئ.
- إضافة قيمة للمكتبة النحوية: حيث يقدم تحليلا شاملا لآراء سيبويه النحوية ويوضح أصول النحو التي اعتمد عليها.
- إبراز أهمية كتاب سيبويه: تبرز في الكتاب أهمية كتاب سيبويه في الدراسات النحوية، حيث يوضح أنه يمثل نقطة تحول في تاريخ الدراسات النحوية.
- تدعو إلى الرجوع للقديم لكي نكون مطمئنين على سلامة وصحة كلامنا، وعلينا تطبيق ما وضعه شيوخ العربية الأوائل من قواعد لغوية أو صرفية أو نحوية.

ترجمة البطاقة الفنية للكتاب

- العنوان: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه.
- اسم الكاتبة: الدكتورة خديجة الحديثي.
- الطبعة: مطبوعات جامعة الكويت رقم 37، تاريخ النشر 1394هـ، 1974م.
- التوصيف: يتوفر لدينا الكتاب بصيغة PDF.
- الغلاف: لون الغلاف أبيض وأصفر وأخضر، عليه عنوان الكتاب واسم الكاتب ودار النشر وتاريخ النشر واسم الجامعة.
- عدد الصفحات: 487.
- الأقسام والفصول والمباحث.
- القسم الأول: الشاهد في كتاب سيبويه.
- الفصل الأول: القراءات.
- الفصل الثاني: الحديث.
- الفصل الثالث: كلام العرب.
- القسم الثاني: أصول النحو في الكتاب.
- الفصل الأول: السماع.
- الفصل الثاني: القياس.
- الفصل الثالث: الإجماع.
- الفصل الرابع: استصحاب الحال.

القسم الأول: الشاهد في كتاب سيبويه.

يعتبر كتاب خديجة الحديثي "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" من أهم أعمالها التي تناولت فيه آراء سيبويه النحوية، سلطت الحديثي الضوء على كيفية استفادة سيبويه من الشواهد الشعرية والنثرية في بناء قواعده النحوية، وكيف أن الشواهد ليست مجرد أمثلة عابرة، بل هي جزء أساسي من المنهج النحوي الذي اعتمده سيبويه، كما ناقشت الحديثي المصادر التي اعتمد عليها سيبويه، ومساهمتها في تشكيل النحو العربي.

استفتحت خديجة الحديثي كتابها بالشاهد النحوي عنوان الفصل الأول، والفصل الثاني أصول النحو.

أولا: القرآن الكريم وقراءته:

لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، وأصبح منه نقلا، وأبعد منه عن تحريف، مع أنه نزل بلسان عربي مبين، وعلى كثرة المعارضين والمعترضين لم يتعرض أحد من العرب وقت نزول القرآن الكريم لعربيته من قريب أو بعيد بل أثر عنهم انبهارهم به وإقرارهم بما وصل إليه من درجات في البيان تنقطع دونهما أعناق البلغاء والفصحاء فتناهوا عن سماعه وتداعوا إلى اللغو فيه حذر التأثر به[1]. وقال تعالى: ﴿**وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن وألغوا فيه لعلكم تغلبون**﴾[2].

وكان القرآن الكريم وقراءته مصدرا مهما لسيبويه حينما وضع القواعد ودوّن الأصول، ولم يكن في النص القرآني اختلاف لأنه من لدن عزيز حكيم، وإنما كان الاختلاف في قراءاته ومن هنا وقف النحاة مواقف مختلفة منها، تغاير حقيقة القرآن. يقول الزركشي:

[1] ينظر: محمود أحمد نحله، أصول النحو العربي، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ص33.

[2] فصلت، 26.

"فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صل الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات، هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبه الحروف أو كيفيتها في تخفيف وتثقيل وغيرهما"[1].

ثم يعرض شعبان إسماعيل لرأي مخالف طرحه أحد علماء القراءات المعاصرين، الذي يرى أن كلاّ من القرآن الكريم والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، وأنه استند في ذلك إلى أن تعريف القرآن مصدر مرادف للقراءة والقراءات جمع قراءة، فهما عنده بمعنى واحد، كما أنه استند إلى بعض الأحاديث التي يأمر فيها رسول الله عليه الصلاة والسلام بأن يقرئ أمته القرآن على سبعة أحرف.

فلا يمكن أن يقال: إن القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان للأسباب التالية:

أ- لأن القراءات على اختلاف أنواعها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط، فكيف يقال إنهما حقيقتان متحدتان (لا فرق بينهما).

ب-التعريف المتقدم للقراءات يشمل القراءات المتواترة التي يصح أن يقرأ بها القرآن، كما يشمل القراءات الشاذة، والتي أجمع العلماء على أنه لا يصح قراءة القرآن بها، لأنها لم تستجمع أركان القرآن الصحيحة، وهي التواتر، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية.

فالقراءة التي تفقد أهم الاركان، وهو التواتر لا يصح أن نطلق عليها اسم القرآن، ولا تصح قراءته بها، مع أن من تعريف القرآن: "إنه المنقول إلينا بالتواتر"، فكيف يسوغ القول بأن القرآن والقراءات شيء واحد[2].

[1] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص29.

[2] ينظر: صبري الأشوح، إعجاز القراءات القرآنية، دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، ط1، 1419هـ-1998م، مكتبة وهيبة القاهرة، ص 14،15.

ونعود للإمام الزركشي لنوضح على لسانه مفهومه لطبيعة (التغاير) بين حقيقتي القرآن والقراءات حيث قال: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان"، أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لابد أن يكون الارتباط بينهما وثيقا، غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجودا بينهما، بمعنى أن كلا منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئا واحدا، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه والفرق بين هذا وذاك واضح وبين[1].

ويقول السيوطي: "إن كل ما هو من القرآن الكريم يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه، فإنكار شيء من القرآن إذن يوجب الكفر"[2].

أما القراءات فإن علماء العربية فقد اختلفوا في الاستشهاد بها، وكان قوم من النحاة يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونها إلى اللحن، مع ثبوت هذه القراءات بالأسانيد الصحيحة، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية كما يرى السيوطي الذي اعتبر كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم أحادا أم وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها.

ومن أمثلة ذلك رفض البصريون الاحتجاج بقراءة ابن عامر: ﴿**وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم**﴾[3].

بنصب أولادهم وجر شركائهم- وعدوها غلطا لأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. أما الكوفيون فقد أخذوا بها وقاسوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور[1].

---

[1] المرجع السابق، ص15.

[2] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص30.

[3] الأنعام، 137.

البصريون رفضوا الاستشهاد بها، لأنهم لم يعتبروا القراءات حجة إلا إذا وافقت قواعدهم وقياسهم، أما الكوفيون فاحتجوا بالقراءات الشاذة، واعتبروها مصدرا من مصادر النحو، ولم يرفضوا منها شيئا، فرأت خديجة الحديثي أن الكوفيين كانوا أكثر اتساعا في مصادرهم النحوية، حيث اعتمدوا على القراءات الشاذة وغيرها من المصادر التي لم يلتفت إليها البصريون.

لقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي، وغيرها إلى أن سيبويه يعتبر القرآن الأساس الأول في الاستشهاد، والغالب أنه يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه، ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع، ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها..الخ وأنه لم يقصر عنايته بالقرآن واهتمامه بآياته على تقديمه إياه على غيره من كلام العرب، وعلى اعتباره إياه الأساس الأول في الاستشهاد، إنما نراه يعتبره الأصل الذي يقاس عليه، وتضرب الدكتورة خديجة لذلك أمثلة منها.

ما جاء في "باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم" فقد استدل بآيات من القرآن على ما يقول وبدأ بها بابه[2].

أما قراءات القرآن فلم تكن في عهد سيبويه متميزة عن بعضها ولم تكن محددة هذا التحديد الذي نراه في كتب المتأخرين، ولم تكن مقسمة إلى القراءات السبع أو العشر، إنما حددت وميز بعضها عن البعض الآخر وتنوع البحث فيها وفي تقسيماتها وأنواعها وفي القراء الذين عرفت بهم في القرن الرابع جمعها ابو بكر ابن مجاهد[3].

وإذا أمعنا النظر فيما أورده سيبويه من شواهد القرآن الكريم ظهر لنا أن الرجل يعتد بالقراءات القرآنية اعتمادا واضحا، وقد أحصيت شواهد القرآن الكريم في كتاب سيبويه من

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص30.

[2] نبيهة عبد الرحيم السندي، القراءات في كتاب سيبويه، المكتبة المركزية، مكة المكرمة، 1406هـ/1986م، ص27، 28.

[3] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص138.

خلال (فهرس كتاب سيبويه) الذي وضعه الأستاذ أحمد راتب النفاخ، فوجدت عدتها ستة وتسعين وثلاثمائة شاهد، أي أن نسبتها تصل تقريبا إلى 40% من مجموع الشواهد القرآنية، وهي نسبة عالية تبرز اهتمامه بالقراءات، واعتماده عليها.

إن الرجل رغم استشهاده بالقراءات، لم يكن ماهرا في القراءة أو يرتكب أخطاء فيها، بل كان يستخدم القراءات لتوضيح أوجه اللغة العربية، وقد ورد عنه استشهاده بالقراءات الشاذة، ما لم تخالف قياسا معروفا، أما إذا خالفت القراءة القياس، فكان يتجنب ذكرها أو الإشارة إليها، أو يذكرها مع رأي بعض أساتذته دون تعقيب منه، ومثال ذلك عدم ذكره لقراءة ابن عامر "كن فيكون"، بالنصب وكذلك فعل في قراءة حمزة قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[1]. بجر "الأرحام" عطفا على الضمير دون إعادة الجار، لأن المضارع في الأولى لا ينصب عنده بعد الفاء في الأمر إلا إذا كان جوابا له، ولأنه لا يجوز في الثانية عنده العطف على الضمير المجرور (محلا) إلا بإعادة الجار[2]. وذلك أنه قرأ ﴿**هؤلاء بناتي هن أطهر لكم**﴾[3]، فنصب، وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم جعلهم، هو فصلا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة "ما" إذا كانت مالغوا، لأن هو بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليس، وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما وإنما، ومما يقوي ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول: "رجل خير منك"[4]. ويقول: لا يستقيم أظن رجلا خير منك، فإن قلت: لا أظن رجلا خير منك فجيد بالغ، ولا تقول: أظن رجلا خيرا منك، حتى تنفى وتجعله بمنزلة أحد، فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجر في النفس مجراه لأنه قبيح في الابتداء وفيما أجري مجراه من الواجب، فهذا مما يقوي ترك الفصل.

---

[1] النساء، 01.

[2] ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص34.

[3] هود، 78.

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص397.

إن لبعض الباحثين رأيا آخر في موقف سيبويه من القراءات إذا اتخذ من رفض سيبويه استعمالات لغوية معينة، ونقده بعضها دليلا على معارضة سيبويه الصريحة حينا والخفية أحيانا للقراءات.

فالدكتور أحمد مكي الأنصاري يورد ثلاثة قراءات يزعم أن سيبويه وقف منها موقف المعارضة الصريحة.

- أولاها: قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿**أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون**﴾[1]. بنصب سواء. ويقول: "ثم جاء سيبويه –رحمه الله– فوصف قراءة النصب بالقبح والرداءة وهي قراءة سبعية كما ترى.
- الثانية: قراءة إبدال الهمزة ياء في الوصل في قوله تعالى: ﴿**وقالوا يا صالح ايتنا بما تعدنا إن كنت من المرسلين**﴾[2].
- الثالثة: قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿**ثم أتينا موسى الكتاب تماما على الذين أحسن**﴾[3]. قال الدكتور الأنصاري في "سيبويه والقراءات": "أما سيبويه ومن لف لفه من البصريين والمتبصرين فإنهم يهاجمون هذه القراءة ويرمونها بالضعف والقبح والشذوذ..."، وأورد قول سيبويه "وأعلم أن لكفى بنا فضلا على غيرنا، أجود وفيه ضعف، إلا أن يكون فيه (هو) لأن هو من بعض الصلة، وهو نحو مررت بأيهم أفضل، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: "تماما على الذي أحسن"، وأعلم أنه قبيح أن يقول: "هذا من منطلق" إذا جعلت المنطلق حشوا أو وصفا، فإن أطلت الكلام فقلت: "من خير منك" حسن في الوصف والحشو، زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلا يقول: "ما أنا بالذي قائل لك

[1] الجاثية، 21.

[2] الأعراف، 77.

[3] الأنعام،104.

سوءا. وما أنا بالذي قائل لك قبيحا"، فالوصف بمنزلة الحشو المحشو، لأنه يحسن لما بعده، كما أن الحشو المحشو إنما يتم بما بعده". ثم عقب عليه بالقول: "فأنت ترى أن سيبويه –رحمه الله– وصف هذا الصنيع بالضعف والقبح، وتصدى للآية فذكرها صراحة حين قال: "وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: "تماما على الذي أحسن"[1].

لقد ردت الحديثي على من اتهم سيبويه بتضعيفه للقراء عندما كان يتحدث عن حكم المضارع في جواب الطلب في قوله تعالى: ﴿**لا تكفر فيتعلمون**﴾[2] و ﴿**كن فيكون**﴾[3]، ومن أبرز من ردت عليهم عبد الفتاح شلبي الذي وضع سيبويه مع القراء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة ويعتدون برسم المصحف، ويضعف بعض القراء الأئمة مما جعل الأستاذ شلبي يجعل سيبويه مترددا بين مذهب البصرة ومذهب الكوفة في القراءات[4].

وترى الحديثي أن هذا اتهام لسيبويه الذي لم يخطئ قراءة "كن فيكون" بالنصب، ولا قراءة: "فلا تكفر فيتعلمون" لأن هاتين الآيتين طلبا فوقع النصب بعده، والقراءة بالنصب فيهما صحيحة عند من حملهما على الطلب، وبالرفع عند من لم يحملهما عليه.

أما الذي وصفه سيبويه بأنه ضعيف في الكلام فهو النصب وليس في الكلام طلب، أي النصب في الجواب لغير ضرورة شعرية ملجئه إلى ذلك النصب، ودليل ذلك قوله: "وقد يجوز النصب الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذل لأنك تجعل (إن) العاملة". ثم أكمل هذه القاعدة بقوله: "وهو ضعيف في الكلام"، والملاحظ أن تعقيب سيبويه على القراءات بعد أن يوجهها على لغة من لغات العرب

[1] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص36.

[2] البقرة، 102.

[3] البقرة، 117.

[4] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص140.

أنها لا تزيد على قوله: "وهذه لغة ضعيفة"، أو "وهي قليلة" فالضعف والقلة عنده ليس موجها إلى القراء مباشرة وإنما إلى اللغة التي حمل عليها هذه القراءة وعد القارئ متكلما بها[1].

في تحليل معمق لنهج سيبويه توصلت خديجة الحديثي إلى أن سيبويه لم يغفل عن أي قراءة من القراءات، بل اعتمد على جميعها سواء كانت متواترة أو مشهورة. أما القراءات الضعيفة، فقد أخذ بها في حدود ما ورد منها، لكنه لم يتخذها أساسا للقياس عليها، بل اعتبرها من الشواذ اللغوية أو النادرة في الاستعمال، وبذلك يمكن اعتبار سيبويه من العلماء المعتدلين في الاستشهاد بالقراءات، حيث لم يبلغ درجة المتشددين من البصريين الذين منعوا الاستشهاد ببعضها، وفي الوقت نفسه لم يصل إلى مستوى المتساهلين من الكوفيين الذين أخذوا بكل القراءات وجعلوها أساسا للقياس. لقد كان موقفه من القراءات موقفا وسطا حيث قام عليها كلام العرب، وفي الوقت ذاته قاسها على كلام العرب، ونظر إليها نظرة احترام وتقديس، تماما كما نظر إلى الآيات الواردة في المصحف العثماني[2].

ومما سبق ذكره توصلنا إلى أن سيبويه من العلماء المتساهلين في الاستشهاد بالقراءات مع أنه كان متعصبا للبصريين، فموقفه كان وسطا بين المذهب البصري والمذهب الكوفي، حيث اعتمد على جميع القراءات سواء أكانت متواترة أو مشهورة، أما القراءات الضعيفة، فقد أخذ بها في حدود المطلوب، ولكنه لم يتخذها أساسا للقياس.

ثانيا: الحديث النبوي الشريف:

كان المظنون أن يكون حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–مصدرا من مصادر الدرس النحوي يلي القرآن الكريم في حجيه، كما كان كذلك في أصول الفقه، ولا تعلم فيه خلافا عندهم، بل هم يرجعون السنة إلى الكتاب من وجهين:

[1] أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص110 –111.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص141.

- أحدهما: توجيه القرآن الكريم في كثير من آياته، إلى العمل بالسنة واستنباط الأحكام منها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**الرسول يأيها الدين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**وأطيعوا الله والرسول**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**وما أتاكم فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾[3]، والأمر على هذا النحو يدل على عموم الطاعة للرسول سواء في ذلك ما ورد له ذكر في كتاب الله، أو ما لم يرد له ذكر فيه.
- ثانيهما: ورود السنة مبينة لكتاب الله، بدليل قوله عز وجل: ﴿**وأنزلنا إليك الذكر ليبين للناس ما نزل إليهم**﴾[4]، فالسنة مبينة لكتاب الله مفصلة لمجمله.

لكن كثيرا من أئمة النحاة، متقدمين ومتأخرين لم يعتدوا بالحديث النبوي الشريف أصلا من الأصول، تستنبط منه القواعد، وتقرر الأحكام، حتى إذا وقع الحديث النبوي في كتب بعض النحاة كان تقوية لما يستشهد به من قرآن أو كلام للعرب، دون أن يكون مقصودا إليه في الاستشهاد أو الاحتجاج[5].

كما ذكرت خديجة الحديثي في كتابها أن الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل[6]، وقد بين الشيخ محمد الخضر حسين المقصود به بقوله: "ثم بين لي أن كتب الحديث تشمل على أقواله –صلى الله عليه وسلم– وعلى أقوال الصحابة.

---

[1] النساء: 59.

[2] آل عمران: .132

[3] الحشر: 7.

[4] النحل: 44.

[5] ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص 46، 47.

[6] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص61، دراسات في كتاب سيبويه، ص48.

تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين، بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال بعض التابعين.

وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، أو أقوال الصحابة، أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين، متى جاءت من طريقة المحدثين، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–من جهة الاحتجاج بها"[1].

ولقد عرفت خديجة الحديثي الحديث الشريف بقولها: "كلام الرسول العربي الأمين محمد صلى الله عليه وسلم سواء أكان بلغة قبيلة التي ينسب إليها أم بلغات القبائل التي تكلم مع وفودها، أو من خاطبه من أفرادها"[2].

ويعرف مصطلح "الحديث" في اللغة العربية على أنه أقوال النبي –محمد صلى الله عليه وسلم–، كان من المفترض أن يحتل مكانة مرموقة بعد القرآن الكريم في الاستشهاد، لولا أن الجيل الأول من المسلمين سمحوا بنقل الحديث بالمعنى بدلا من الالتزام الحرفي بألفاظ النبي، نتيجة لذلك نجد أن كبار علماء النحو في البصرة والكوفة بالإضافة إلى العديد من العلماء الذين تبعوهم من مختلف المدارس النحوية في بغداد ومصر والأندلس لم يعتمدوا علي الحديث كمصدر أساسي في تأسيس قواعد النحو، وبرروا ذلك بأن الحديث لم ينقل بألفاظه الأصلية، بل تم نقله بالمعنى، ما أدى إلى اختلاف صيغ الحديث الواحد، ومع ذلك، قد تتضمن بعض هذه الصيغ ألفاظا قريبة من ألفاظ النبي[3].

---

[1] ينظر: محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتأريخها، ص168.

[2] خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشد، الجمهورية العراقية 1981م، ص13.

[3] ينظر: الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص 61.

أشارت الحديثي إلى موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث قد انقسم إلى ثلاث طوائف :[1] طائفة منعت الاستشهاد به مطلقا، وطائفة أجازت، وطائفة توسطت بين الطائفتين[2].

- مجموعة النحاة الذين تشددوا في منعهم الاستشهاد بالحديث منعا مطلقا، وعلى رأسهم أبو الحسن ابن الضائع (ت 686هـ) وتلميذة أبو حيان النحوي(745هـ)، وحجتهم أن واضعي علم النحو الأوائل كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر وسيبويه والكسائي والضراء وغيرهم من شيوخ المدرسة البصرية والكوفية لم يفعلوا ذلك، ولم ترد في مصنفاتهم إشارات للحديث النبوي.
- مجموعة النحاة الذين أيدوا الاستشهاد بالحديث الشريف دون قيد أو شرط، وعلى رأسهم ابن هشام (ت761هـ) وابن مالك (ت262هـ) وحجتهم في ذلك أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى يكون حول مالم يدون أو يكتب، وأما ما دون من أحاديث في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه بألفاظ أخرى، لأن تدوين الحديث قد وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية.
- مجموعة النحاة الذين اتخذوا موقف الوسط بين المجموعتين، حيث أجازوا الاستشهاد بالأحاديث النبوية التي رويت بعناية وألفاظ سليمة، وأبرز هؤلاء النحاة الشاطبي (ت790هـ) والسيوطي (ت911) وانتقدوا استشهاد النحويين بكلام وأشعار العرب غير الموثوقة وتجاهلهم للأحاديث الصحيحة بدعوى اختلاف رواياتها[3].

ورأت خديجة الحديثي أن المحدثين فقد كان أشدهم دفاعا عن الحديث والاستشهاد به فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين يقول إن ما دعاه إلى القيام ببحثه "الاستشهاد بالحديث في اللغة"، بسبب الخلافات بين علماء العربية حول حجية الحديث في إثبات اللغة والنحو،

[1] المرجع نفسه، ص62.

[2] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص45.

[3] ينظر: أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص114، 115.

وقد استقصى الأحاديث في كتب الحديث وغريبه ليحدد الحق في هذه المسألة، كما ناقش الألفاظ التي وردت في الأحاديث ولا شاهد لها في كلام العرب، وعرض للخلاف بين المحتجين والمانعين، وناقش أدلة المانعين بحجج المجيزين[1].

ولقد ذكرت الحديثي الحديث الذي يصح أن تختلف الأنصار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الأول، وهو على نوعين: حديث يرد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواة في بعض ألفاظه، أما الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به نظر إلى أن أصل الرواية باللفظ وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف إلى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان أو أقصاهم ثلاثة.

وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواة فإن نرى من يستشهد بالأحاديث من اللغويين والنحاة يفرقون بين ما روي على وجه واحد وما روي على وجهين أو وجوه.[2]

فردت خديجة الحديثي على مزاعم الباحثين القدامة والمحدثين التي ذكر فيها أن النحاة الأوائل لم يحتج بالحديث الشريف، فمن خلال دراستها وبحثها في المصادر وجدت أن أبا عمر بن العلا(ت:154هـ)، قد كان أول من احتج بالحديث في علم الصرف، وقد احتج بالحديث الشريف في ثلاثة مواضع لإثبات وجه تصريفي أو بناء صرفي، وقد يكون هناك من سبقه إلى الاحتجاج بالحديث منذ زمن أبي الأسود الدؤلي.

والثاني من النحاة الذي روي عنهم احتجاج بالحديث في مسائل النحو والتصريف هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، تلميذ أبي عمرو بن العلاء وشيخ سيبويه.[3]

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص66.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص68.

[3] ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص46.

أما الثالث من النحاة المحتجين بالحديث، فهو سيبويه، وهو أول من وصلت إلينا آراؤه وآراء شيوخه بين دفتي كتاب ثابت بالنسبة له، جامع لمعظم قواعد النحو والصرف التي نعرفها اليوم.

لقد كان المشهور بين الباحثين، الذين ترجموا لسيبويه أو كتبوا عنه أو عن كتابه ونحوه وصرفه، من القدماء والمحدثين أنه لم يحتج في كتابه بالحديث النبوي، وذلك لأنه لم ينبه في الأحاديث التي احتج بها إلى أنها أحاديث، إنما يدرجها إدراجا ضمن المادة اللغوية التي يحتج بها من منثور كلام العرب ويقدم لها بمثل ما يقدم به لتلك المادة من مثل قوله:(ومثل ذلك...) و(أما...) وأما قولهم...وقد تقول...فيقول ومن ذلك...وكما قال...ومن العرب من يدفع فيقول...فعمى هذا التقديم لها على الباحثين فلم ينبهوا إلى أنها من الأحاديث.

وقد أشار باحثون آخرون إلى أنه لم يحتج بالحديث –كما كانوا يعتقدون – فقيل: "إن سيبويه لم يذكر في كتابه حديثا واحدا"، وقيل "أما شواهد الكتاب فهي من القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء، ولم يستشهد سيبويه بالحديث النبوي الشريف ولعل سبب ذلك أن بعض الأحاديث نقلت بمعناها لا بلفظها"[1].

وقد أرجعت الحديثي عدم إشارة سيبويه إلى الحديث إلى دوافع أربعة هي:

- التركيز على اختلاف اللهجات: كان النحاة يستشهدون بكلام العرب المنظوم والمنثور لإظهار الاختلافات في القواعد بين اللهجات العربية المختلفة.

القرآن الكريم والحديث النبوي هما أعلى مستويات الفصاحة، ولا مجال للطعن فيهما، لذلك استغنى عنهما بالقرآن الكريم.

[1] ينظر: المرجع السابق، ص50–51.

- اعتبار القرآن الكريم أساسا: ربما اعتبر سيبويه القرآن الكريم هو الأساس الأول في اللغة، وقاس عليه كلام البشر، بما في ذلك كلام الرسول –صلى الله عليه وسلم–[1].
- لم يكثر النحاة الأوائل بما فيهم سيبويه من الاحتجاج بالحديث، لأنه لم يكن مدونا ومنتشرا بالصورة التي احتج عليها فيما بعد.
- توسع النحاة اللاحقين: ترى الحديثي أن النحاة الأندلسيين مثل السهيلي وابن خروف وابن مالك ومن جاء بعدهم، توسعوا في الاستشهاد بالحديث النبوي واستدركوا به قواعد النحاة الأوائل، وهم ليسوا أول من استشهد بالحديث بل أو استقرأ الأحاديث لاستخراج قواعد جديد منها.[2]

مثال: لاحتجاج سيبويه بالحديث النبوي: يقول سيبويه في (هذا باب لا يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا).

وأما قولهم: "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"، ففيه ثلاثة أوجه، فالرفع وجهان، والنصب وجه واحد.

فأحد وجهي الرفع: أن يكون (المولود) مضمرا في (يكون)، و(الأبوان) مبتدآن، وما بعدها هما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه...

والوجه الآخر: أن تعمل (يكون) في (الأبوين)، ويكون (هما) مبتدأ، (وما بعده خبرا له).

والنصب على أن تجعل(هما) فصلا.

[1] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص75.

[2] ينظر: أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص116.

فسيبويه لم يستشهد به على أنه حديث من النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنه جعله كلاما صادرا من العرب الذين يحتج بكلامهم[1].

واستشهد بحديث آخر ذكرته الحديثي في كتابها، هو قوله –صلى الله عليه وسلم–: "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"، في باب (ما) يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه.

وقال فيه: "وتقول (ما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه إليه) و(ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحل منه في عينه)، وليس هذا بمنزلة: (خير منه أبوه) لأنه مفضل (الأب) على الاسم في (من) وأنت في قولك: (أحسن في عينه الكحل منه في عينه) لا تريد أن تفضل (الكحل) على الاسم الذي في (من) ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله، ولكنك زعمت أن للكحل مهنا عملا وهينة ليست له في غيره من المواضع، فكأنك قلت: (ما رأيت رجلا عاملا في عينه الكحل كعمله في عين زيد) ولما رأيت رجلا مبغضا إليه الشر كما بغض إلى زيد) ويدلك على أنه ليس بمنزلة: (خير منه أبوه) أن (الهاء) التي تكون في (من) هي (الكحل) و(الشر) كما أن الاضمار الذي في (عمله) و(بغض) هو (الكحل) و(الشر). ومما يدلك على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه محال أنك كقلت: (أبغض إليه منه الشر) لم يجز ولو قلت (خير منه أبوه) جاز...[2].

خلصت خديجة الحديثي إلى أن المهم عند سيبويه وشيوخه الذين نقل عنهم، هو عرض صور التعبير الواردة عن قبائل العرب المختلفة وترتيبها بحسب أهمية القبيلة المتكلمة بها وأصالة لغتها وقوتها وكثرة الناطقين بها، وما جاء مغايرا لها في لغات العرب الأخرى

[1] نبيهة عبد الرحيم السندي، القرآن في الكتاب لسيبويه، حتى باب المبدل من المبدل منه توجيها نحويا، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغويات 1406–1986م، ص85.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص74.

القليلة أو الضعيفة أو النادرة لا أن يثبت الأساليب لرجال معينين، فما هم إلا جزء من القبيلة، وسواء لديه عرفنا الشاعر أو القائل أم لم نعرفه ما دمنا نعرف القبيلة التي تكلم بلغتها، والحديث مثل ذلك، لأن كلام النبي الكريم –صلى الله عليه وسلم– لا يخرج عن لغات قبائل العرب سواء كان بلفظه أم نقل بالمعنى، مادام قد نقله الرواة العرب وهم الذين أجروه على لغاتهم، أما ما رواه الأعاجم وترفوه، فهو غريب عن لغة العرب، فلا يلتفت إليه ولا يعتد به، ولا حاجة لنسبة ذلك المحرف، فالصحيح منه لا يخرج غالبا عن أساليب العرب وما نزل به كتاب الله، أما ما عرف عن طريق الرواة المحدثين من غير العرب، فهو خارج عن لغة العرب وعما نزل به القرآن الكريم وعما نطق به النبي العربي، فلا يجوز نسبة إليه ولا الاستشهاد به[1].

ومما سبق ذكره نرى أن سيبويه احتج بالحديث النبوي الشريف في كتابه ولكن لم يشر إليه بأنه حديث، إنما كان يدرجها ضمن المادة اللغوية التي يحتج بها من منثور كلام العرب وقد أرجعت خديجة الحديثي عدم إشارة سيبويه إلى الحديث النبوي إلى دوافع أربعة ذكرت سابقا، وبهذا نعيد للحديث مكانته ومنزلته، وتعيد الثقة إلى النحاة الذين احتجوا به أو الذين لم يحتجوا به ويريدون الاحتجاج به مستقبلا.

[1] ينظر: المرجع السابق، ص76.

ثالثا: كلام العرب:

هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب والمقصود به ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة يكثر المولدين وشيوع اللحن[1].

وقد وقف علماء اللغة عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها أولها لغة قريش، وذلك لأن قبيلة قريش كانت "أجود العرب انتقاء للأفصح من الألقاب وأسهلها على اللسان عند النطق بها وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس[2].

وقد وقف السيوطي لاحتجاج في كلام العرب عندما كان النحاة الأوائل كسيبويه وشيوخه يحتجون به، وهو يردد مثل: "فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"، وهؤلاء الفصحاء هم الذين ذكرهم أبو نصر الفارابي في أول كتابه " الحروف" وهم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ، وعليهم أتكل في الغريب والإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم، ورأى أن اللغات الفصيحة كافة الحجاز وتميم كلها حجة ولكل منها وجها من القياس وقد فصل في "المزهر" الكلام على القبائل التي يحتج بها والتي لا يحتج بها[3].

[1] محمود أحمد نحله، أصول النحو العربي، ص57.

[2] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص77.

[3] ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية ص305.

تطرقت الحديثي إلى موقف النحاة من كلام العرب قائلة: إنما يحتج النحاة بكلام العرب منظومة ومنثورة، ويتركون الاحتجاج بالأحاديث، لأن بين لغات قبائل العرب اختلافا في الأساليب وفي القواعد، فيجوز في بعض اللغات أمور لا تجوز في لغات أخرى[1].

والكلام الذي يستشهد به نوعان: شعر وغيره، فقد قسمه العلماء إلى طبقات أربع:

- الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كإمرئ القيس والأعشى.
- الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.
- الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.
- الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا كبستار بن برد وأبي نواس.

فالطبقتان (الأوليان) يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما (الثالثة) فالصحيح صحة الاستشهاد بكلاهما، وأما (الرابعة) فالصحيح أنه لا يستشهد بكلاهما مطلقا؛ وقيل يستشهد بكلام من يثق به منهم[2].

وتؤكد الحديثي على أن علماء العربية قد وضعوا الكثير من الكتب المؤلفة في اللغة والنحو وشواهدها زيادة على المناقشات الكثيرة التي دارت بين العلماء ومع هذا نجدهم قد طعنوا فيها وجرحوها أو جرحوا أصحابها ومن روى عنهم من المتكلمين بهذه اللغة كي يتمكنوا من الوصول إلى اللغة الفصيحة الأصلية التي تكلم بها أجداد العرب العرقيون[3].

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص59.

[2] ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخابخي بالقاهرة،1030-1093، ص5، 6.

[3] ينظر، أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص127.

وقد وقفوا بهذه اللغة التي استشهدوا بها من حيث الزمن عند أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي، ولم يأخذوا إلا عن القبائل الخالصة التي لم تفسد لغتهم بمخالطة الأعاجم، هذا عند البصريين الذين تشددوا في الأخذ ولم يقبلوا كلام من اختلط بالحواضر، أما الكوفيون الذين أخذوا عن قبائل أبى البصريون الاعتماد على لغتها، فلم يكونوا يترخصون كل الترخص في قبولهم اللهجات واللغات، إنما كانوا يتشددون كذلك في قبول ما يأخذون، فما وثقوا به منها أخذوه وما شكوا فيه واستهجنوه تركوه[1].

كما نرى الحديثي متمسكة بقاعدة الزمان والمكان في الاستشهاد بكلام العرب، حيث نراها تميل لرأي البصريين في إن ما يصحوا الاستشهاد به من حيث الزمن يقف عند أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي، ومن ناحية المكان تؤكد على أن يتم الاستشهاد بلغة القبائل الخالصة التي لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم وخصوصا لغة أهل الحجاز، فهي اللغة القدمية الجيدة والفصيحة من لغات العرب[2].

وأما ما أستشهد به سيبويه من لغات العرب فكان أعلاها في رأيه وأفصحها وأقدمها الحجازية، فهي اللغة الأولى القديمة الجيدة من اللغات العرب، وقد أكثر من الاعتماد عليها فيما احتج به من لغات العرب، قال في باب الإدغام: "ودعاهم سكون الآخر في المثلين أن بين أهل الحجاز في جزم فقالوا: أردد ولا تردد، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة "[3].

وقد بدأ سيبويه جهده في تخير شواهد كتابه، وأخذ هذه الشواهد عن الجاهلية كزهير والنابغة، المخضرمين كحسان والخطيئة، شعراء الأمويين كجرير والفرزدق والكميت وابن أبي ربيعة وابن قيس الرقيات وجميل الأخطل، وأخذ عمن قال الثقات إن شعرهم آخر شعر يحتج به، وهم: ابن ميادة وابن هرمة ورؤية من العجاج، فكان موقفه من هؤلاء الإسلاميين غير

[1] خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه ص84.

[2] أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية ص128.

[3] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص82.

موقف ابي عمر وبن العلاء وصحبه، ولست أدري رأي سيبويه في بيت الفرزدق "مستقبلين شمال الشام..." ولعله يوافق رأي أستاذه يونس، من جوازه واستحسانه، ولا رأيه البيت الأول: "وعفى زمان..." اما رأيه في البيت الثاني، وقد ذكره في الجزء الثاني من كتابه(ص58) وبين أن الخليل قد خرجه على الضرورة الشعرية التي تحفظ ولا يقاس عليها[1].

ان ما يسوقه سيبويه من شعر إنما يهدف إلى أن يتخذ منه أساس لتقعيد القواعد، هو والنثر سواء.

هذا. وكما أن استشهد في القراءات من مختلف الأمصار الإسلامية التي كانوا بها، فقد فعل مثل ذلك مع الشعر فرأينا، يستشهد بشعر العديد من شعراء القبائل، لأنها كلها عربية، والقرآن عربي فهو باستشهاده بالشعر لم يقف بذلك على قبيلة بعينها بل رأيناه يأخذ من هنا ومن هناك. فمنذ الصفحات الأولى في الكتاب نراه يقول: "قال العجاج " وقال خفاف بن ندبة، ويذكر بيتا (المفر)، وآخر(النجاشي) وثالثا (لمالك) ابن (حزيم الهمداني) ...إلخ.

هذا كله استشهد به على قاعدة في أقل من أربعة صفحات من كتابه، إذا نحن أغفلنا الهوامش التي ليست له، والشعر كما نرى من شتى القبائل[2].

وقد أحصر الجرمي شواهد الكتاب، فيقول: "نضرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون علم أسماء قائليها[3].

ويقول البغدادي في الشواهد المجهولة إذا أوردها عالم ثقة كسيبويه: ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قيل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات

---

[1] احمد أحمد بدوي. سيبويه حياته وكتابه.ص38.

[2] ينظر: نبيهة عبد الرحيم السندي، القراءات في الكتاب لسيبويه، ص 86.

[3] ينظر: محمد المختار ولد اباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط2، 2008/1429م، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ص96.

سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتا عديدة جعل قائلوها، وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروي لشاعرين وبعضه منحول لا يعرف قائله لأنه قدم العهدية، فاعتمد على شيوخه ونسب الإنشاد إليهم فيقول: أنشدنا –يعني الخليل– ويقول: أنشدنا يونس، وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب وغيره ممن أخذا عنه، ربما قال: أنشدنا أعربي فصيح[1].

ورأت خديجة الحديثي أن سبب عدم نسبة سيبويه شواهد كتابه إلى قائليها ولم يرد فيه منسوبا إلا ما رواه شيوخه، منها خوفه من أن يخطئ فينسب شاهدا إلى غير قائله، لأن هناك من الشواهد ما ينسب إلى أكثر من شاعر، كما أن منها ما نحله الرواة، وقد اعتبرت هذه الخمسون التي لم يعلم قائلها مطعنا على سيبويه، وعلى كتابه وخاصة من الكوفيين فقدح الكوفيين في سيبويه وفي كتابه، وكان يقال إن المولدين وضعوا أشعارا ودسوها على الأئمة فاحتجوا بيها ظنا منهم أنها للعرب وذكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتا، وأن منها قول القائل:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أسبها ظبيانا.

وقيل إن من هذه الأبيات بيتا واحدا لبسار الشاعر الذي كان كثير الهجاء لسيبويه وطعن فيه وفي أصله المعجم، لأنه ترك الاحتجاج بشعره فأراد سيبويه أن يرضيه فاحتج له ببعض شعره منه قوله:

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب

ولم يكن هذا الطعم في شواهد الكتاب بمقلل من قيمته أو مضعف من أهميته ونفعه وصحة الاعتماد عليه الاحتجاج به[2].

[1] ينظر: سيبويه الكتاب، ج1، ص 34.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص111.

وتؤكد الحديثي أنه يكفي أن يقال إن هذا البيت الشعري هو كلمتان من شواهد كتاب سيبويه حتى يعد ثقة ويؤخذ به في مختلف علوم العربية[1].

لقد تتبعت الحديثي موضوع الضرورة الشعرية وموقف سيبويه منها في كتابه، حيث أرادت الوصول إلى رأيه الصحيح فيها ومعناها ومواقعها وما جاز فيها، وكثر أوقل وما استحسن منها واستقبح[2].

فموقف سيبويه من الضرورة الشعرية ليس كما وضحه لنا أبو حيان أو نسب إليه السيوطي من أن سيبويه لا يسمى الضرورة إلا ما يضطر إليه الشاعر ولا يجد ملجأ منها إلى غيرها.

إضافة إلى تجويز سيبويه في الضرورة أن تقع في الاضطراب وفي الاختيار للشاعر دون الناثر فقد وردت نصوص نستطيع أن نستنتج منها أن الضرورة عند سيبويه لا تختص بالشعر فقط لاضطرار وإنما هناك ضرورة تقع في الكلام المنثور، حيث يضطر المتكلم إلى أن ينطق بعبارات ممنوعة في الاختيار ومثاله: قوله: "ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه: "قالا" فيمد: "قال" و"يقولوا" فيمد: "يقول" "وبين العامي" فيمد "العام" سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر به ولم يقطع كلامه[3].

وقد أعطت الحديثي الكثير من الأمثلة على الأحكام التي استعملها سيبويه في كتابه، واضعا بها المسائل الواردة في الشعر التي جوز فيها للشعر أن يستعمل مسائل من الأبواب غير الجائزة في النثر إن أحوجته الضرورة الشعرية لذلك اضطرار أو اختبار فيه[4].

---

[1] أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص131.

[2] المرجع نفسه، ص131.

[3] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص314.

[4] أصل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية ص132.

وحوصلت ما توصلت له الحديثي أن سيبويه استشهد شعر الشعراء الطبقات الثلاثة الأولى وطبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين، مثل جرير والفرزدق والأخطر ومن عاصره، وهدا واضح في كتابه سواء في الأبيات التي ناسبها هو أو التي ناسبها الجرمي أم في الأبيات التي نسب فيما بعد، أما الشعراء المحدثون أو المولدون، فقد مر بنا أنه لم يستشهد إلا ببيتين أحدهما، لرجل من بني سلوم مولد، وآخر لبعض ولد جرير، وقد صرح بذلك، وإن استشهد بغيرهما_ كما نسب إليه فإنه لم يبن عليه قاعدة ولم يعش عليه، إنما يأتي به تمثيلا بعد أن يبني القاعدة على الآيات القرآنية أو الشواهد الشعرية المنسوبة إلى قائليها، أو على المنثور الذي صحت روايته ونسب إلى العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

نرى أن الحديثي اعتبرت شواهد سيبويه أصح الشواهد قديما وحديثا، يكفي أن نقول في البيت الشعري أنه من شواهد الكتاب أومن شواهد سيبويه، ليعتبر ثقة ويؤخذ به في كافة العلوم العربية، وذلك لثقتهم سيبويه وتأكدهم من صدقة وأمانته وعدالته، ولا نلتفت لما يقوله المبغضون والحاسدون فيها، فسيبويه من الأئمة الموثوق بهم قديما وحديثا[1].

[1] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص119.

القسم الثاني: أصول النحو في كتاب سيبويه.

وضع الفقهاء للنحو أصولا تشبه أصول الفقه وهي كما يراها ابن الأنباري: " أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله" ثم صرح بأنها معتمدة في معناها ونشأتها على أصول الفقه فقال بعد ذلك: كما أن أصول الفقه التي تنوعت عنها جملة وتفصله[1].

أما السيوطي، فكان يرى أصول النحو علما يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل.

وقد صرح ابن جني بعلاقة أصول النحو بأصول الفقه وقارن بينهما في مقدمة كتاب الخصائص.

وهذه الأصول ثلاثة عند ابن الأنباري وهي: نقل وقياس واستصحاب حال، وعند ابن جني ثلاثة أيضا هي: السماع والإجماع والقياس، فتحصل من مجموعة قوليهما أربعة أدلة هي: السماع أو النقل والقياس والإجماع واستصحاب الحال، وقد ألحق بها ابن السراج العلة[2].

أولا: السماع:

يعد السماع الأصل الأول الذي أعتمد عليه العلماء الأوائل في تدوين قواعد اللغة العربية، لذا كان اهتمامهم بالسماع كبيرا.

وعرف ابن الأنباري السماع: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[3].

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بدمشق، ط1، 1377هـ-1957م، ص80.

[2] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص124.

[3] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص81.

وقد عرفه السيوطي في كتابه الاقتراح: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه الأنواع لا بدفي كل منها من الثبوت[1].

وعرفه يحي الشاوي: والمراد به الكلام الذي أتفق على فصاحته ككلام الله، ونبيه، حيث تحقق أنه كلامه صلى الله عليه وسلم، ولم يحتج المحققون بالحديث؛ لجواز نقله بالمعنى، أو جواز لحن ناقله ممن ليس بفصيح[2].

وعرفته الحديثي: أن السماع هو الأساس الأول الذي دونت بموجبه اللغة، لأنه الطريق الطبيعي إلى تعرف كنه اللغة، وتبيين خصائصها، وهو أغرب سبيل إلى ضبط العربية، ومعرفة المستعمل منها لأن اللغات في أصلها نقلية وأساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع، فبمحاكاة ما يصل إليه الإنسان عن طريق السماع من العرب الذين سلمت لغتهم أو عن طريق ما يروى من الآثار العربية من شعر ونثر، وما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة[3].

ويتضح موقفها جليا من السماع من خلال دراسة النصوص المسموعة بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب[4].

وقد اهتم علماء اللغة الأوائل بالمسموع أو المنقول من اللغة كاهتمام علماء الحديث بالأحاديث النبوية فبحثوا أنواعه وبينوا درجة المسموع من حيث الكثرة والقلة، والجودة والرداءة وقد قسموا المسموع إلى قسمين: تواتر وآحاد.

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ت، عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 1428هـ-2002م، ص39.

[2] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ت: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1-العراق-الرمادي 1411هـ-1990م، الأنباري، ص47.

[3] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص134.

[4] ينظر: أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص107.

رأت الحديثي أن سيبويه استشهد بآيات القرآن الكريم واعتمد عليها واعتبرها الأساس الأول في المسموع، أما النوع الثاني من المسموع، فهو الحديث النبوي الشريف الذي كان يجب أو يوضع في المرتبة الثانية من النصوص التي احتج بها علماء العربية في إثبات قواعد لغتهم ونحوها وصرفها، أما غير هذين من المسموع فهو ما سمع من كلام العرب منشوره ومنظومه[1].

ورأت الحديثي قد وضع العلماء للغة التي تعتبر صحيحة يمكن الاعتماد عليها في تقعيد القواعد واستنتاج الأقيسة والأصول شروطا اختلفت من وضع إلى آخر[2].

قال الزركشي في (البحر المحيط): قال أبو الفضل في شرائط الأحكام وتبعه الجبلي في الإعجاز: لا تلزم اللغة إلا بخمس شرائط:

- أولا: ثبوت ذلك عن العرب سند صحيح يوجب العمل.
- والثاني: عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في السرعيات.
- والثالث: أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة، كالعرب العارية مثل: قحطان ومعد وعدنان؛ فأما إذ نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا.
- والرابع: أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا، وأما بغيره فلا.
- والخامس: أن يسمع من الناقل حسا[3].

وقد انعقد إجماع البصريين على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وقد كان المسموع عندهم أساس كل شيء وعليه اعتمدوا في تقعيد النحو والصرف، وقد قسموا هذا المسموع الى: مطرد وغالب وكثير وقليل ونادر وشاذ وضعيف وضرورة.

---

[1] ينظر، خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص137، 141، 145.

[2]. ينظر: المرجع نفسه، ص148.

[3] ينظر، السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعه، دار التراث، ط3، ج1، ص59.

وخلاصة الحديثي في السماع بينت موقف سيبويه: إن أول ما يلاحظه القارئ (كتاب سيبويه والباحث فيه اهتمام سيبويه بالمسموع من اللغة منثورا ومنظوما وكان جل اعتماده على النشر، فهو ينقل عن شيوخه من رواة اللغة والشعر غالبية المسموع لما استشهد به في كتابه في مختلف الموضوعات اللغوية والنحوية، وفي الدراسات الصوتية التي بحثها في كتابه بحيث يخل نقل من المنقول في أي موضوع من الموضوعات من ذكره سماعه أو سماع أحد شيوخه أو أحد الأعراب الموثوق بهم أو أحد من يوثق بعمله أو بعربيته من الرواة أو اللغويين أو النحاة.

ولا اهتمامه بالسماع واعتماده عليه يوجب علينا إلا ما سمع العرب تقوله وإن نستعمله كما استعمله فيقول في "باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء": "وذلك قولك: سلام عليك ولبيك وخير بين يديك وويل لك وويح لك وويس لك وويلة لك وعولة لك[1].

وتخلص خديجة إلى القول، قد توافر في اللغة المنقولة عند سيبويه ما ارتأوه من وجوب كون الناقل للغة قد سمع حسا من المتكلمين بها، أو قد سمع الرواة بعضهم من بعض حساء فغالب المروي عنده سمعه شيوخه عن العرب المتكلمين به حسا أو سمعه سيبويه نفسه منهم أو من شيوخه الذين سمعوه منهم، لأنه وشيوخه خرجوا إلى البادية وسمعوا اللغة من سكانها الفصحاء الذين لم تشب ألسنتهم شائبة من لحن أو فساد وكتبوا ما سمعوا، ثم عادوا به فدرسوه وصنفوه وبنوا عليها القواعد والأقيسة التي ذكرت في كتاب سيبويه، وأخذها عنه من جاء وأبعده من بصريين أو كوفيين، وكان من جملة ما اعتمدوا عليه في نحوهم الذي نعرفه نحن اليوم[2].

[1] ينظر، المرجع السابق، ص 163، 171.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص207.

مما سبق لاحظنا مدى اعتماد سيبويه على السماع عن العرب، حيث جعله الأساس الأول في كتابه لتدوين اللغة وتقعيد قواعدها وحرص في نقله للغة العربية على أن تكون من مصادر موثوقة، فكان يشترط أن يكون من ينقل اللغة قد سمعها مباشرة من المحدثين بها، أو أن يكون الراوي قد نقلها عن أشخاص ثقات سمعوها من العرب أنفسهم، وقد كانوا يعرضون ما يسمعونه على قواعد اللغة ويتأكدون من صحته، فإن وافق القواعد قبلوه، وإن خالفها رفضوه، وكان سيبويه لا يعتمد في كتابه إلا على ما سمعه من هؤلاء الثقات، أو من نقل عنهم، ولا يقبل كلام غيرهم إلا إذا ذكر أنه سمعه من العرب وأوضح منهم.

ثانيا: القياس:

يعد القياس الأصل الثاني بعد السماع عند علماء اللغة العربية، فتطبيقنا لما وضعه شيوخ العربية الأوائل من قواعد لغوية أو نحوية أو صرفية هو في حقيقته القياس الخالص.

وقد عرفه ابن منظور لغة: من قولهم: قاس الشيء يقيسه قيسا واقتاسه وقيسه وقيسه إذا قدره على مثاله[1].

وعرفه أبو البركات الانباري اصطلاحا بقوله: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكمة الأصل على الفرع "، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع "، وقيل: "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[2].

وقد عرفه مهدي المخزومي بقوله:" حمل المجهول على معلوم، وحمل مالا يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت، أو سمعت"[3].

[1] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار المعارف،1119، القاهرة، ص3793.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص93.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، در الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ- 1986م،ص20.

وعرفه الشيخ يحي أبو زكريا الشاوي:" وهو حمل غير منقول، على منقول في معناه. وهو معظم مسائل النحو، ولذا قيل في حده علم مستخرج بالمقايس، وقيل في مدحه "إنما النحو قياس يتبع ..."[1].

كما عرفت الحديثي القياس بقولها:" إن القياس محاكاتنا للعرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم، ولن تتم هذه المحاكاة، إلا إذا أخذنا بالقواعد اللغوية والنحوية والصرفية التي وضعها مؤسس النحو بعد استقرائهم الكلام العرب الأصيل على اختلاف القبائل المتكلمين به وتنوعها وتعدد مساكنها"[2].

أما فائدة القياس فتحددها خديجة الحديثي بقولها: "أن تغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب؛ لأنه يستطيع أن يصوغ المضارع وأسماء الفاعلين والمصادر ونحوها متبعا قياس الكلمات على نظائرها، فهي ترى أن تطبيق ما وضعه شيوخ العربية الأوائل من قواعد لغوية ونحوية أو صرفية هو في حقيقته القياس الخالص البعيد عن التعقيد والالتواء، القائم على ملاحظة أوجه التشابه أو التماثل بينما تعلمناه وما نراه للمرة الأولى، فلو حملنا الجديد على ما سبق إن ألفناه في الاستعمال العربي الفصيح الصحيح لكنا مطمئنين إلى سلامة ما نقوم به وإلى صحته، فنجعل كلامنا مثل كلامهم ونجريه معهم في مضمار واحد"[3].

وترى الحديثي القياس سهلا لا يحتاج إلى ما نجده اليوم من التفصيل والتعقيد والالتواء، في البحث الذي سير عليه المتأخر وقدامه النحاة الذين عقد بينه وبين القياس في علم اللسان مقارنات بنوا عليها أحكام وفرعوا عليها وفصلوها واستدلوا بها ولها وعليها حتى جاوزت هذه البحوث والتفريعات المعنى المفهوم للقياس عند مؤسسي علم النحو الأصليين الذين نجد فيما وصل إلينا من آرائهم وكتبهم ومناقشاتهم القياس وأصول النحو الأخرى في

[1] يحي أبو زكريا الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ص61.

[2] ينظر: أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص143.

[3] المرجع نفسه، ص134.

أسهل صورة وأوضحها، فالقياس قديما في العربية لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ[1].

وقد ارتأت الحديثي أن القياس قوي، واشتد على يد الخليل وتلميذه سيبويه، وعلى آرائهما وآراء شيوخهما فيه جل اعتماد المدارس النحوية الأخرى قد نشأ القياس في البصرة مع نشأة النحو وكثير، وقد جاء بعد سيبويه نحاة اهتموا بالقياس وألفوا فيه منهم أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط الذي اعتمد على كتاب سيبويه ولازمه وتتلمذ له[2].

لقد كان الكسائي أول من تنبه على أن ما عند المؤديين والمعلمين من النحاة الكوفيين أمثال معاذ والرؤاسي لا يمثل النحو العربي الذي ظهر في البصرة وبلغ أوجه نضجه واكتماله على يد الخليل وسيبويه، ووجد أن عملهم بالنحو مزال قاصرا على أن يفي بحاجة الدراسات القرآنية التي كان مهتما بها منصرفا إليها، عاملا على أن يوفيها حقها من الفهم والضبط والتفسير، وقد كان بعض رواة للغة من البصريين يرحلون إلى الكوفة للسماع عن شعرائها وقد كان للكسائي حلقته في مسجد الكوفة روي أنها أكبر الحلقات وأكثرها طلابا، ولم يكن الكسائي الوحيد من علماء الكوفة الذي رحل إلى البصرة وأخذ عن شيوخها ثم عاد فوسع سماعه في اللغة، وإنما تتبع تلميذه الفراء خطاه فرحل إلى البصرة وسمع من يونس ابن حبيب شيخ البصرة في أيامه، ووسع أيضا مسموعه عن لغات الأعراب المحيطين بالكوفة وبغداد حتى قال فيه البصريون: قدم علينا الكسائي فلقي عيسى والخليل وغيرهما، وأخذ منهم نحوا كثيرا ثم صار إلى بغداد فلقي أعراب الحطمة، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله.

[1] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص224.

[2] المرجع نفسه، ص228.

لقد توسع الكوفيون في القياس على كل ظاهرة واردة في هذا المسموع إن اقتنعوا بصحتها وجواز القياس عليها، ولهذا كثرة أقيسته لأن النحو عندهم اتباع لكل ما سمع والقياس عليه وهذا منهج الكسائي الذي يقول:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع.

حيث قال الدكتور شوقي ضيف: "إنما المدرسة الكوفية توسعت في الرواية وفي القياس توسعا جعل البصرة أصح قياسا منها..."، وهذا هو السر في استمرار نحو البصرين وثبوته وبقائه على مجالس الدرس النحوي حتى يومنا هذا[1].

ولما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع فلا بد من أركان يجب توافرها فيه حتى تصح عملية القياس[2].

- **للقياس أربعة أركان:**

أصل: وهو المقيس، وفرع: وهو المقيس عليه، وحكم، وعلة جامعه. قال ابن الأنباري في لمع الأدلة: "وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع مالم يسم فاعله" فتقول: اسم .....الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا، قياسا على الفاعل، فالأصل: هو الفاعل، والفرع: هو مالم يسمى فاعله، والحكم: هو الرفع، والعلة الجامعة: هي الإسناد، والأصل في الرفع: أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو مالم يسم فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الأسناد[3].وقد وضع علماء العربية لكل ركن من الأركان شروطا يقوم عليها.

[1] ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص129، 130، 131.

[2] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص233.

[3] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 81.

ذكرت خديجة الحديثي أنواع القياس في كتابها، حيث قالت: "يرى السيوطي أن القياس عند علماء العربية على أربعة أنواع: الأول: حمل فرع على الأصل، والثاني: حمل أصل على الفرع، والثالث: حمل نظير على نظير، والرابع: حمل ضد على ضد.

وينبغي أن يسمي الأول والثالث: قياس المساوي، والثاني: قياس الأولى، والرابع قياس الأدون[1].

أما ابن الأنباري، فقد قسم القياس إلى ثلاثة أنواع: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد.

فأما قياس العلة، فهو معمول به بالاجتماع عند العلماء كافة، وأما قياس الشبه، فهو معمول به عند أكثر العلماء، وأما قياس الطرد، فهو معمول به عند كثير من العلماء[2].

فقياس العلة: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل: نحو حمل مالم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد.

وقياس الشبه: أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معرب كالاسم.

وقياس الطرد: وهو النوع الثالث عند ابن الأنباري، وقد عرف الطرد بقوله: أعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة واختلفوا في كونه حجة، فذهب إلى أنه ليس حجة، لأن مجرد الطرد لا يوجب عليه الظن، وذلك أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لا طرد البناء في كل فعل غير متصرف.

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص85.

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص105.

وقد ذهب قوم إلى أنه حجة واحتجوا على ذلك بأن قالوا: الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض.

وقد رد ابن الأنباري على من اعتبر قياس الطرد حجة وفند حججهم وأدلتهم، وذكر ابن جني نوعا من العلة سماها (العلة القاصرة) وذكر فيها الخلاف بين النحاة في الاحتجاج بها، وما العلة القاصرة عند ابن جني إلا ما سماه ابن الأنباري (قياس الطرد)[1].

وقد ذكرت خديجة الحديثي أقسام القياس عند سيبويه بالتفصيل نذكرها باختصار، وردت أقيسة كثيرة في الكتاب سواء أكانت من وضعه أم من وضع شيخه الخليل أو غيره من شيوخه، وقد وردت أنواع متعددة من القياس منها ما ذكره السيوطي ابن الأنباري ومنها مالم يذكراه.

- فمن حمل الفرع على الأصل قياسه النسب إلى (امرأة) على النسب إلى (امرئ) يقول: "وإما الإضافة إلى: (امرئ) فعلى القياس تقول: "امرئي" وتقديره: (امرئ)، لأنه ليس من بنات الحرفيين وليس (الألف) هاهنا بعوض... وإن أضفت إلى: (امرأة) فكذلك تقول: "امرئي" لأنك كأنك تضيف إلى: "امرئ".
- ومن حمل الأصل على الفرع مسائل كثيرة وردت في الكتاب منها: قياس الاسم المضعف على الفعل: وذلك قولك "مسترد ومستعد ومعد وممد ومستعد...".
- أما حمل النظر على النظير، فقد وردت في الكتاب مسائل كثير حمل فيها الشبيه على شبيهه لفظا أو معنا أو لفظا ومعنى.

فمن أمثلة حمل النظير على نظيره؛ لفظا ومعنى حملة (أفعل التفضيل)، على (أفعل التعجب) في الشروط التي يصاغ منها، يقول في باب: ما لا يجوز فيه (ما أفعله): وذلك ما كان (أفعل) وكان لونا أو خلقه. ألا ترى أنك لا تقول (ما أحمره) ولا (ما أبيضه) ولا تقول

[1] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص391، 392.

في الأعرج: (ما أعرجه) ولا في (الأعشى): (ما أعشاه) إنما تقول: (ما أشد حمرته) وما (أشد عشاه)[1].

وخلصت الحديثي إلى أن القياس لا يكون إلا على ما سمع عن العرب، فما قل يكتفي به يحفظ ولا يقاس عليه وما كثر واطرد يقاس عليه، ورأت أن القياس بأركانه المختلفة كان له دور كبير في اللغة والنحو، وانقسم الناس فيه بين محبذ وكاره، فنشط بعضهم إلى استخدامه، ورغب عنه البعض الآخر واهتموا بما يروى من كلام العرب وكان النحويون، أشد ميلا إلى القياس من الرواة، وترى بأنه القياس طريق يسهل به القيام إلى اللغة ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتج[2].

ثالثا: الإجماع

يعد الإجماع أحد الأصول الهامة في النحو، وهو الأصل الثالث بعد القياس، وقد حظي باهتمام كبير من قبل العلماء الذين أفردوا له العديد من الدراسات والمباحث، وقد أوضح العلماء مفهوم هذا الأصل وشروط الاستدلال به.

وذكرت خديجة الحديثي أن الإجماع في اللغة يطلق على معنيين:

- الأول: العزم والتصميم على الأمر. ومن هذا قوله تعالى ﴿**فاجمعوا أمركم وشركاءكم**﴾[3]، أي: أعزموا. وقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا صيام لمن لا يجمع الصيام من الليل". أي: يعزم ويصمم عليه.

[1] ينظر: المرجع السابق، ص393، 395، 397.

[2] المرجع نفسه، ص419.

[3] يونس 71.

- الثاني: الاتفاق على الأمر، يقال: أجمع القوم على كذا: إذا اتفقوا عليه. وفرق بين المعنيين أن الإجماع الأول يتصور حدوثه من الواحد وبالمعنى الثاني: لا يتصور إلا من اثنين فأكثر[1].

ويطلق في اصطلاح الأصوليين على اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي اجتهادي[2].

وقد عرفه السيوطي بقوله: "والمراد به إجماع البلدين: البصرة والكوفة[3]، وعرف بأنه "إجماع أهل البلدين، مالم يخالف نصا أو قياسا؛ إذ لم يرد أنهم معصومون ككل الأمة، وإذ ما هو منتزع من استقراء اللغة[4].

أما الإجماع عند علماء العربية، فهو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة. وقد تكلم علماء العربية عليه ووضحوا شروط الاحتجاج به، وكان من أكثرهم تفصيلا فيه ابن جني الذي عقد في كتابه "الخصائص" فاصلا في"القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة".

قال فيه: أعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة". وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة[5].

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي، ص431.

[2] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص77.

[3] السيوطي الاقتراح في أصول النحو، ص73.

[4] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، ص55.

[5] ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج1، ص189.

وفي قول السيوطي: وإجماع العرب أيضا حجة، ولكن أتي لنا بالوقوف عليه؟ ومن صوره أن يتكلم العربية بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه، قال ابن مالك في" التسهيل" 56: استدل على جواز توسيط خبر(ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق (ديوانه1/ 185).

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر

ورده المانعون بأن الفرزدق تميمي، تكلم بهذا معتقد جوازه عند الحجازيين، ويجاب: بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة يشنعون بها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعي على التحدث يمثل ذلك إذا اتفق، في عدم نقل ذلك، دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله[1].

وقد استدل به النحاة في مواضع كثيرة سواء في إثبات الحكم النحوي أم في الرد على مخالفيهم في الآراء النحوية. ومن المسائل التي استدل بها البصريون بالإجماع: ذهابهم إلى كون فعل الأمر مبني. وقد نقل احتجاجهم هذا ابن الأنباري، يقول: "من البصريين من تمسك بأن قال: الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن "فعال" من أسماء الأفعال ك(نزال) و(تراك) و(مناع) و(نعاء)... فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بني ما ناب منابه[2].

ولم يكن موقف الكوفيين من الإجماع ليختلف عن موقف البصريين منه وقد استفادوا منه واعتمدوا عليه في إثبات بعض الأحكام النحوية، فاستدلوا بمسائل ورد الإجماع فيها وقاسوا على هذه المسائل لأثبات مسائل أخرى، وأحكام لما ورد الإجماع بإثباته.

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص74.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص434.

فمن أمثلة ذلك: استدلالهم على جواز مد المقصور في الشعر بالقياس على ما أجمعوا على جوازه، وهو إشباع الحركات، فقالوا: "فأما جهة القياس فأنا قلنا: إنه يجوز مد المقصور، لأنا أجمعنا على أنه يجوز في الضرورة إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة، فينشأ عنها الواو والياء والألف... فإذا كان هذا جائزا في ضرورة الشعر بإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود[1].

أما مخالفة الإجماع الواقع من النحاة، فقد اختلف في جوازها فأجازها بعضهم ومنعها آخرون. وكان ابن جني من المجيزين بشرط أن لايخالف القائل بها المنصوص ولا المقيس على المنصوص[2].

أما الذين منعوا مخالفة الإجماع، فمنهم أبو البركات الأنباري، حيث اعتبر المخالفة غير جائزة، ووصف الرأي المخالف في الفساد والخطأ[3].

والإجماع نوعان: إجماع صريح يكون باتفاق المجتهدين بقول يسمع من كل منهم أو بفعل يشاهد منه في عصر واحد، لا يختلف منهم أحد، سكوتي يكون بصدور قول أو فعل عن بعض المجتهدين يعلم به سائرهم، فيسكتون لا يعلنون موافقة ولا يذيعون مخالفة، ولا خلاف عند جمهور العلماء في أن الأول منهما إجماع يحتج به، أما الثاني فاختلفوا فيه بين ناف له مطلقا، وقائل بحجيته مطلقا، ومتوسط يقر به إن كان المصرحون به أكثر من الساكتين.

الأصوليون يفرقون بين الإجماع الشرعي، والإجماع اللغوي، فإذا كان الإجماع على حكم شرعي من أحكام الدين كالحل والحرمة، أما الوجوب والامتناع، أو نحو ذلك كان إجماعا شرعيا يعنى به علماء أصول الفقه، أما إذا كان الإجماع على حكم لغوي كإجماعهم

[1] ينظر: المرجع السابق، ص 434، 435.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص435.

[3] أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص148.

على أن الجر خاص بالأسماء ولا جر في الأفعال مثلا، فذلك إجماع لغوي يعنى به علماء أصول النحو. وعرض العلماء ثلاثة أنواع من الإجماع اللغوي: إجماع الرواة، إجماع العرب، إجماع النحاة[1].

ودرست خديجة الحديثي مدى اعتماد سيبويه على الإجماع، فوجدت أنه قد ذكر سيبويه الإجماع في كتابه وصرح به، سواءا كان إجماع العرب أم إجماع النحويين، وعبر عنه بعبارات مختلفة منها لفظة أجمع أو مجمعون أو نحوهما ومنها تعبيره ب(كل العرب) أو(كل النحاة) أو نحوهما[2].

وكان سيبويه يستدل بالإجماع في مسائله النحوية في الكتاب، وهذا الدليل استخدمه ابن الحاجب كثيرا في كتابه "الأمالي"، فهو يكثر من ذكر هذا الدليل بالإجماع والاتفاق والإطباق، وهي بمعنى واحد كقوله: "بالإجماع"، وقوله: "جائز بالاتفاق"، وقوله:" إطباقهم"، وقوله: "فهو ضعيف باتفاق"، وقوله: "وهو منصرف بإجماع"، وقوله:" معرفة بالاتفاق"، وقوله:" إطباق العرب"، وقوله:" لا يجوز باتفاق"، وقوله:" هو خلاف الإجماع"[3].

وقد أكدت أنه على الرغم من وجود مثل هذه الإشارات التي تدلل على استخدام سيبويه للإجماع، إلا أن هذا الأصل غير واضح المعالم في كتابه، ويعود سبب ذلك كما ترى الحديثي إلى عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الآراء والمذاهب وعدم وجود مدارس نحوية متعددة، ولم تكن الخلافات في الآراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه، حيث تشعبت الآراء واختلفت المذاهب واستقرت قواعد النحو وأصوله وتبينت أدلة

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص79، 80، 81.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص441.

[3] ينظر: سليمان عودة أبو صعيليك، أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، دار المأمون، 2010م، ص129.

النحاة وحججهم وخاصة في زمن ابن جني وابن الأنباري وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان ومن جاء بعدهم[1]

مما سبق ذكره استخلصت الحديثي موقف سيبويه من الإجماع، ومدى اهتمامه بهذا الأصل النحوي، سواء كان هذا إجماع النحاة أم إجماع العرب، وعرضت موقفه ممن خالف هذا الإجماع، والإجماع كأصل من أصول النحو، اعترف به معظم علماء العربية.

رابعا: استصحاب الحال:

لغة: مصدر استصحب، وهو(استفعل) من صحب و"الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته...ومن الباب: أصحب فلان إذا القاد...وكل شيء لاءم شيئا فقد استصحبه"[2].

ويأتي الفعل: (استصحب) متعديا لواحد فيقال: استصحب الرجل أي دعاه إلى الصحبة ولازمه، وكل ما لازم شيئا فقد استصحبه، ومتعديا لاثنين نحو: استصحبه الكتاب والمجرد "صحب" بمعنى عاشر، ففي المادة معنى الملازمة والملائمة.

من الملاحظ أن مادة (ص، ح، ب) لها في النحو استعمالان آخران إلى جانب استعمال "الاستصحاب". الأول: استعمالها في معنى من المعاني النحوية، وهو المصاحبة، والثاني: استعمالها في التعبير عن علاقة نحوية من علاقات الألفاظ فيما بينها، وذلك أن يصاحب لفظ بعينه لفظا آخر في التركيب اللغوية بقلة أو بكثرة[3].

---

[1] ينظر: أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، ص149.

[2] ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون ط، دار الجيل، بيروت الأولى 1411 هـ-1991م، ص58.

[3] ينظر: تامر عبد المحيد محي الدين أنيس، الاستصحاب في النحو العربي، رسالة ماجستير، في اللغة جامعة القاهرة كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض 1421هـ-2001م، ص58.

اصطلاحا: سبق أن ذكرت أن ابن جني عقد بابا للاستصحاب في الخصائص، وأنه جعل عنوانه (في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول) وهذا العنوان بمنزلة التعريف الاستصحاب، وإن لم يذكر قبله المعرف.

وبعده عرفه الأنباري الاستصحاب في كتابه (الإغراب) بقوله "وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[1].

ولم يكرر تعريفه في (لمع الأدلة) واكتفى بالتمثيل له في قوله: "والمراد به استصحاب حال اللفظ الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب في الإعراب"[2].

وقد نقل السيوطي في (الاقتراح) تعريف الأنباري بلفظه، ولم يقدم تعريفا خاصا به، هذا ما نجده في تراثنا النحوي من محاولات لتعريف الاستصحاب، وهي على وجه الدقة تقتصر على تعريف واحد هو الذي وضعه الأنباري ثم نوقل عنه، وأما عبارة ابن جني، فإنه لم يقصد بها قصدا إلى تعريف مصطلح "الاستصحاب"، لأنه لم يستعمله أصلا، وإنما هي بيان لمعنى إجراء الاستصحاب كما وقر في ذهن هذا النحوي[3].

أما ابن قيم الجوزية فقد قال في الاستصحاب: "أنه استدامه ما كان ثابتا، ونفى ما كان منفيا، أي بقاء الحكم القائم نفيا وإثباتا حتى يقوم الدليل على تغيير الحالة، فالاستدامة لا تحتاج لدليل إيجابي".

[1] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب لمع الأدلة، ص 141.

[2] نفس المرجع، ص46.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص59.

والاستصحاب عند الأصوليين أنواع ثلاثة:

- الأول: استصحاب الحكم الأصلي للأشياء وهو الإباحة عند عدم الدليل على خلافه، وهذا النوع من الاستصحاب لم يخالف أحد من العلماء في العمل به وإن خالف بعضهم في تسمية استصحابا.
- الثاني: استصحاب العدم الأصلي أو البراءة الأصلية، كالحكم ببراءة الذمة من التكاليف الشرعية والحقوق حتى يوجد الدليل الذي يدل على شغلتها كالالتزام أو الإتلاف.
- الثالث: استصحاب ما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه، كثبوت الملك عند وجود السبب الذي يفيده، وثبوت الحل بين الزوجين عند جريان العقد الذي يفيده.
- وهكذا كل حكم دل الشرع على ثبوته عند وجود سببه الذي يترتب عليه، فإنه يعتبر باقيا حتى يقوم الدليل على زواله.

وهذا النوع أيضا لا خلاف بين العلماء في العمل به[1].

فالاستصحاب بأنواعه لا يثبت حكما جديدا، بل يستمر به الحكم الثابت بالدليل الدال عليه كالإباحة الأصلية أو العدم الأصلي أو الحكم الشرع بشئ بناء على وجود سببه، ولهذا يقول العلماء: أن الاستصحاب حجة لإبقاء ما كان على ما كان لا لإثبات ما لم يكن.

أما الاستصحاب عند علماء العرب، فهو ما يتضح من تعريف ابن الأنباري له بأنه شبه الحرف في النحو: (الذي) وتضمن معنى الحرف في نحو: (كيف)، وما يوجب الإعراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو: (يذهب) و(يكتب) و(يركب) وما أشبه ذلك. ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب.

[1] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص447-448.

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما شابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقيا على أصله في البناء.

فاستصحاب الحال إذا دليل من الأدلة المعتبرة عند الأصوليين والنحويين إلا أنه من أضعف الأدلة، فقد اعتبره الأصوليون دليلا سلبيا لا دليلا إيجابيا، أما النحاة، فقد مثل ابن الأنباري رأيهم، وكان يرى أنه أحد الأدلة المعتبرة يقول: "من تمسك به خرج عن عهده المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة".

وكرر هذا القول في مواضع كثيرة من كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)، ومع هذا فقد اعتبره من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل على خلافه. يقول: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"[1].

وقريب من هذا قوله في أثناء كلامه على الخلاف في (نعم) و(بئس) فعلان هما أم اسمان: (ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان ماضيان أيهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائها وجه، إذ لا علة ههنا توجب بناءها وهنا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة). ومع ذلك فابن الأنباري يرى جواز الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال فيسقط به الاستدلال على ضده.

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص448-449.

وقد استدل النحاة–بصريون وكوفيون–بهذا الأصل عندهم لم يجدوا دليلا آخر من سماع أو قياس وفي مواضع كثيرة ذكر بعضها ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف)، عندما عرض آراءهم في المسائل المختلفة فيها وبراهينهم عليها. وكان البصريون يرون أنه يحافظ على الأصل في الكلمة حتى تخرج عن شبه سائر أخوتها أو تخالفهن في شيء أو حكم فتعطي حكما مخالفا للأصل.

ومن المسائل التي استدل عليها البصريون باستصحاب الحال:

استدلالهم على أن الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل بالأصل الذي هو: "أن الأسماء لا تعمل" قالوا: "إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل، وذلك أنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم، والأصل في الاسم أن لا يعمل وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له".

وذهابهم إلى أن حرف القسم لا يعمل محذوفا بغير عوض، واستصحبوا الحال كذلك في ذهابهم إلى أن (أو) لا يكون بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل)، ويتضح أنهم استدلوا بالأصل وتمسكوا به في الرد على الكوفيين في ذهابهم إلى أن (أو) تجئ بمعنى (الواو) و(بل). ولم يكن هذا هو الموضع الوحيد الذي رد فيه البصريون على الكوفيين أحكامهم النحوية وقواعدهم التي بنوها، إنما تمسكوا بالأصل واستصحبوا الحال في مسائل أخرى كثيرة خالفوا فيها الكوفيين وردوا عليهم فيها[1].

من هذه المواضع: اختلافهم في فعل الأمر، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه معرب، لأنه مقتطع من المضارع والمضارع معرب لمضارعة الاسم، وذهب البصريون إلى أنه مبني،

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص450، 451.

لأنه أصل قائم برأسه وليس فيه شبه الاسم والأصل في الأفعال أن تكون مبنية. واختلافهم في مجئ (أن) الشرطية بمعنى (إذا)، فقد أجاز ذلك الكوفيون ومنعه البصريون.

وردهم على الكوفيين ذهابهم إلى أن (السين) التي تدخل على الفعل المستقبل نحو: (سأفعل) أصلها (سوف). فقال البصريون: أنها أصل بنفسها، لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلا بنفسه. ومثل ذلك ردهم على الكوفيين في ذهابهم إلى أن ألفاظ الإشارة يجوز أن تأتي أسماء موصولة، وقد يستدل البصريون على الحكم بأدلة متعددة أحدها استصحاب الحال كما فعلوا في استدلالهم على أن (كيف) لا يجازي بها، فقد استدلوا بأدلة ثلاثة ومثله استدلالهم على عدم جواز حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفها، بالنقل والقياس واستصحاب الحال.

والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه كما حذف فيما قلت حروفه، فقالوا في تثنية (جمادي)، (جماديين) من غير حذف.

واستدل الكوفيون أيضا باستصحاب في ردهم على البصريون الذين ذهبوا إلى أن(أيهم) مبنية على الضم إذا حذف صدر صلتها.

فمن أمثلة استدلاله بالأصل في معرفة أبنية الكلم والحروف الأصلية منها والزائدة قوله في إثبات أصالة(الواو) في نحو: (الوكواك) و(رنتل): فأما (ورنتل) فقالوا ومن نفس الحرف، لأن (الواو) لاتزاد أولا أبدا.و(الوكواك) كذلك، لاتجعل (الواو) زائدة لأنها بمنزلة(القلقال)، فاستدل بالأصل وهو(لا تزاد الواو أولا أبدا) على أصالتها في الكلمتين ومثله استدلاله بالأصل وهو (ليس في الكلام فعولى) على أن الألف أصلية في(قطوطي)و(شجوجي)[1].

ومنه استدلاله بالأصليين الذين هما: (لا تكون الميم زائدة أولا إلا في الأسماء الجارية على أفعالها) و(لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست جارية على الأفعال المزيدة

[1] ينظر: المرجع السابق، ص452، 453.

في أولها حرفان زائدان متواليان) على أن الميم في (منجنيق) أصل. والاستدلال بالأصل (أن الرباعي لا تلحقه الزيادة من أوله إلا الأسماء المشتقة من الفعل) واستدلاله بالأصل وهو عدم وجود(فعيل) في الكلام على زيادة (الياء) في (يهير) أولا لأن وزنها (فعيل). و(إذا تتابع حرفان أصليان في كلمة أو كان فيها زيادة لغير الحاق وجب الإدغام).

ومن أمثلة استدلاله بالأصل في إثبات تصاريف معينة للكلمات، ذهابه إلى أن (بنت) تجمع على (بنات) لا على (بنيات) مستدلا بالأصل.

واستدل بالأصل وهو عدم جواز بناء الأسماء على أكثر من شيء واحد لأنه لايجتمع شيئان فيسمى به واحد، وقد يستدل بالأصل في منع دخول تصاريف معينة أو تغيرات مختلفة في بعض الكلمات، كامتناع تصغيرها، أو صرفها، أو تسكينها أو نحو ذلك.

فاستدل بالأصل (أن الأفعال لا تحقر) على عدم جواز (ماميلحه) قياسا وإنما هو شاذ، واستدل بالأصل على أن (أما) أداة شرط، وعلى لزوم الفاء جوابها على أنها أداة شرط فأخرج الاستدلال بصورة ثابت ومقرر بالاستفهام.

واستدل بالأصل وهو حذف النون مما ألحق بجمع المذكر السالم عند الإضافة على أن (أو لو)، ومثل ذلك استدلاله بالأصل وهو(أن العدل إنما يكون عن معرفة وفي (فعال) إنما يكون عن مؤنث)، وجواز صرف الأسماء المعدولة أن قصد بها التنكير، وجواز صرف ما جاء(فعال)إذا سمي به مذكر، واستدل به على إثبات أحكام عامة للأسماء أو للأفعال في التذكير والتأنيث أو في التعريف والتنكير بصرف الكلمة أو منعها من الصرف. وبالأصلين (حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء) و (ما يبنى عليه ما بعده لا يكون إلا اسما)، واستدل بالأصل (المذكر قبل المؤنث) أو (الأصل في الأسماء التذكير)، واستدل بالأصل (كل بناء عدل عن أصله يمنع صرفه) على منع صرف نحو: (عمر) و(زفر) معرفتين.

يظهر من هذا أن سيبويه استفاد من هذا الأصل كثيرا واعتمدا عليه اعتمادا كبيرا، ومع مع ضعف هذا الأصل فنحن نراه يبني كثيرا من الأحكام ويضع العديد من القواعد معتمدا عليه، كما يرد بعض آراء النحاة أو يضعفها أو يمنعها مستندا في ذلك كله آلية[1].

[1] ينظر: المرجع السابق، ص454، 455، 456.

خاتمة

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث جهود الدكتورة خديجة الحديثي، التي شكلت علامة بارزة في الدراسات اللغوية والنحوية، من خلال دراستها لكتاب سيبويه في كتابها "الشاهد وأصول النحو"، الذي سعينا فيه إلى إبراز مساهماتها العلمية في معالجة قضايا اللغة، توصلنا إلى أهم النتائج الأتية:

- يعد كتاب سيبويه أول كتاب في علوم العربية، وصل إلى أيدي العلماء والباحثين كما أنه يعد أول مؤلف ضم مباحث النحو جميعها بين دفتيه.
- وظل الكتاب منذ ظهر للناس معول علماء العربية عامة، وعلماء النحو خاصة، حيث قيل إنه قرآن النحو؛ أي لا يوجد كتاب يضاهيه.
- وعلى الرغم من الدراسات الكثيرة التي أقيمت عليه، فإنها ظلت عاجزة عن تغطية كل جوانبه، والحديثي دائمة التشجيع لطلبتها، كي يقيموا الدراسات والبحوث حول هذا الكتاب الكبير.
- ترى الحديثي أن سيبويه، في تقعيده للقواعد يستشهد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف وإن كان مقلا منه، وكلام العرب شعرا ونثرا.
- وذكرت الحديثي أنه أعتمد في جمع مادته اللغوية على المشاهدة بدرجة أقل، وعلى السماع من شيوخه بدرجة أكبر، كالخليل، ويونس بن حبيب، والأخفش وغيرهم، حيث كان السماع الأصل الأول في كتابه.
- ترى الحديثي أن ما وضعه العلماء الأوائل من قواعد لغوية ونحوية وصرفية، في حقيقته قياس خالص بعيد عن التعقيد والالتواء، وهو الأصل الثاني في كتاب سيبويه، فالقياس كان سهلا وميسرا، عندما وضعه النحاة الأوائل، لكن النحاة المتأخرين أدخل عليه التعقيد، لذلك تدعوا خديجة الحديثي إلى الرجوع إلى القديم، لضمان صحة لغتنا.

- ذكرت خديجة الحديثي مدى اعتماد سيبويه على الإجماع، فوجدت أنه ذكر الإجماع في حالات عديدة في كتابه.
- رأت الحديث أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة في أصول النحو العربي، متابعة في ذلك علماء الأصول، لكنها عدته من أضعف الأدلة.
- ضم كتاب خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو بين دفتين الشواهد والأصول النحوية، التي اعتمدت سيبويه في كتابه، لكن حاولت تبسيطها للقارئ أو الباحث.
- يعد كتاب الحديثي مرجعا هاما، في الدراسات النحوية التي تتناول كتاب "سيبويه"، وتحليله للشواهد اللغوية وأصول النحو.
- لقد اعتمدت الحديثي في كتابها، منهجا مرتبا حسب "الكتاب"، وحاولت تبسيطه وشرحه، للنزول عند رغبة الباحثين، وإزالة العقبات والتعقيد من الكتاب.

الملاحق

الملحق رقم01: واجهة كتاب الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه

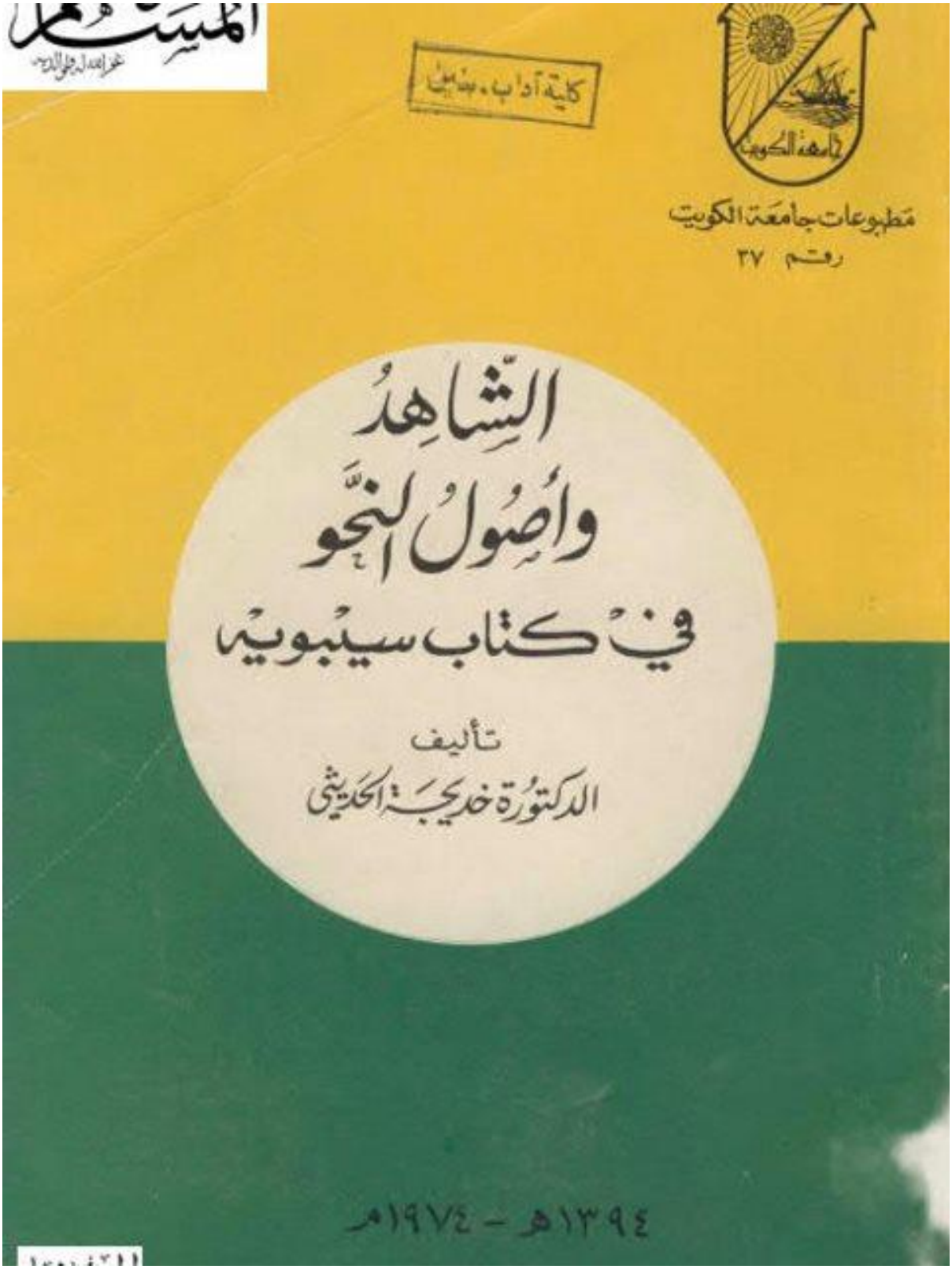

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. أحمد أحمد بدوي، سيبويه حياته وكتابه، مؤسسة هنداوي، 2017/01/26.
2. أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، أبو حيان الأندلسي، مطبعة العاني ط1، 1388هـ - 1969م.
3. أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، إلى مجلس كلية التربية، جامعة تكريب، ذو الحجة 1423هـ، شباط 2003م.
4. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج1.
5. خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة بغداد، ط1، 1965-1985.
6. خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ - 1975م.
7. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، 1394هـ/1974م، مطبوعات جامعة الكويت رقم 37.
8. خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل، اربد الأردن، 2001م-1422هـ.
9. خديجة الحديثي، سيبويه الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه مطبعة مقهوى الكويت،1974.
10. خديجة الحديثي، سيبويه وشروحه، دار التضامن، بغداد، 1386هـ -1967م، ط1.
11. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشد للنشر، بغداد 1981.
12. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشد، الجمهورية العراقية 1981م.

13. سليمان عودة أبو صعيليك، أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، دار المأمون، 2010م.
14. سيبويه، الكتاب "كتاب سيبويه"، تح: عبد السلام هارون، ج1، ط3، 1408-1988م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
15. السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ت، عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 1428هـ-2002م.
16. صبري الأشوح، إعجاز القراءات القرآنية، دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، ط1، 1419هـ-1998م، مكتبة وهيبة القاهرة.
17. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخابخي بالقاهرة،1030-1093.
18. علي القصيباتي، تاريخ المدارس النحوية، أشهر أعلامها، وأهم كتبهم، مكتبة ابن الدماغي، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية.
19. علي النجدي منصف، سيبويه إمام النحاة، ط2، الطبعة العثمانية بالدراسات، عالم الكتب، القاهرة.
20. ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون ط، دار الجيل، بيروت الأولى 1411 هـ-1991م.
21. محمد المختار ولد اباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط2، 2008/1429م، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.
22. محمد جواد النوري، التفكير الصوتي عند سيبويه في ضوء علم اللغة الحديث، دار الكتب العلمية 1971بيروت، لبنان.
23. محمد جواد النوري، التفكير الصوتي عند سيبويه في ضوء علم اللغة الحديث.
24. محمود أحمد نحله، أصول النحو العربي، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان.

25. ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار المعارف،1119، القاهرة، ص3793.
26. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، در الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م.
27. نبيهة عبد الرحيم السندي، القراءات في كتاب سيبويه، المكتبة المركزية، مكة المكرمة، 1406هـ/1986م.
28. يحي الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ت: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1-العراق-الرمادي 1411هـ-1990م.

المقالات والمجالات

29. هدى أحمد عبد الله الحمزي، القيمة العلمية لكتاب سيبويه، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، المجلد 7، يوليو-سبتمبر، 2020م.

الأطروحات والمذكرات:

30. أمل صالح مهدي، خديجة الحديثي وجهودها النحوية، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية، أ. جمعة حسين محمد، جامعة تكريت، 1423هـ/2003م.
31. تامر عبد المحيد محي الدين أنيس، الاستصحاب في النحو العربي، رسالة ماجستير، في اللغة جامعة القاهرة كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض 1421هـ-2001م.
32. رعد مبارك سلمان الإبراهيم، ابرام الحكم النحوي عند سيبويه مصادره وتفسيراته، رسالة إلى كلية الآداب كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة الإسراء، كانون الثاني، 2021.

33. كمال قيق، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، إشراف: عبد الجليل مرتاض، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان) كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي.
34. نبيهة عبد الرحيم السندي، القرآن في الكتاب لسيبويه، حتى باب المبدل من المبدل منه توجيها نحويا، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغويات 1406-1986م.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: تعريفات: الحديثي، سيبويه، والكتاب	
القسم الأول: خديجة الحديثي	**5**
أولا: حياتها	**5**
ثانيا: آثارها العلمية	**6**
1–الكتب المؤلفة	**6**
2–الكتب المحققة	**12**
3–البحوث العلمية والدراسات	**13**
القسم الثاني: سيبويه والكتاب	**15**
أولا: حياة سيبويه	**15**
1–اسمه ونسبه ولقبه	**15**
2–مولده ووفاته	**18**
3–صفاته وأخلاقه	**20**
4–شيوخه وتلاميذه	**22**
ثانيا: التعريف بالكتاب	**24**
1–نسبة الكتاب إلى سيبويه	**24**
2–قيمة الكتاب العلمية	**26**
3–مادة الكتاب ومنهجه	**28**

4-عناية العلماء به والثناء عليه	30
الفصل الثاني: جهود الحديثي في كتاب سيبويه "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"	
تمهيد	34
ترجمة البطاقة الفنية للكتاب	36
القسم الأول: الشاهد في كتاب سيبويه.	37
أولا: القرآن الكريم وقراءته	37
ثانيا: الحديث النبوي الشريف	45
ثالثا: كلام العرب	53
القسم الثاني: أصول النحو في كتاب سيبويه	60
أولا: السماع	60
ثانيا: القياس	64
ثالثا: الإجماع	70
رابعا: استصحاب الحال	75
خاتمة	84
الملحق	87
قائمة المصادر والمراجع	89
فهرس الموضوعات	94

ملخص

يسلط هذا البحث الضوء على جهود عالمة من أعلام النحو واللغة العربية، في دراسة وتوضيح كتاب سيبويه، وهي خديجة الحديثي التي قضت حياتها في العلم والتعليم، والتأليف والبحوث اللغوية والنحوية التي منها كتاب" الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" الذي يعد مصدرا أساسيا لأي باحث عربي في قواعد اللغة والصرف، ولهذا استحقت الدراسة لفهم وجهة نظرها اللغوية تجاه الكتاب.

يتألف البحث من فصلين، مقدمة وخاتمة لتبين جهودها في هذا الكتاب، تناول الفصل الأول حياة خديجة الحديثي، وحياة سيبويه ولمحة عن الكتاب، فكان القسم الأول الشاهد في كتاب سيبويه، والقسم الثاني أصول النحو في كتاب سيبويه.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، أن خديجة الحديثي أول سيدة دخلت هذا المجال اللغوي، وأن لها جهود علمية باهرة، ومدى اهتمامها بكتاب سيبويه أنها اتبعت المنهج البصري النحوي، ولها آراء مهمة في مختلف فروع النحو، وخدمة اللغة العربية.

Summary

This research sheds light on the efforts of one of the prominent scholars in Arabic grammar and linguistics, Khadija Al-Hadithi, who dedicated her life to knowledge, teaching, authorship, and linguistic and grammatical research. Among her works is the book "Al-Shahid wa Usul al-Nahw fi Kitab Sibawayh" (The Evidence and the Principles of Grammar in Sibawayh's Book), which is considered an essential source for any Arab researcher in grammar and morphology. For this reason, this study seeks to understand her linguistic perspective toward the book.

The research consists of two chapters, along with an introduction and a conclusion that present her efforts in this book.

The first chapter addresses the life of Khadija Al-Hadithi, the life of Sibawayh, and an overview of his book. This chapter is divided into two sections: the first discusses the role of evidence in Sibawayh's Book, and the second explores the principles of grammar in Sibawayh's Book.

Among the findings of this study is that Khadija Al-Hadithi was the first woman to enter this field of linguistics, and that she made outstanding scholarly contributions. The study also shows the extent of her interest in Sibawayh's Book, her adherence to the Basran grammatical methodology, and her significant opinions across various branches of grammar and her service to the Arabic language.

تم بحمد الله